

**ورشة العمل الإقليمية  
حول استبانات المسح الإحصائي لقياس مدى  
تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على  
أرض الواقع**

17-18 يونيو 2019م

مسقط - سلطنة عُمان

# المحتويات

1. مقدمة عن الدراسة
2. نتائج المرحلة الثانية من الدراسة
3. التوصيات وآليات التنفيذ
4. خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة
5. لوحة الانجاز والمتابعة
6. تحديث كتيب حقائق وأرقام
7. مواضيع ورشة عمل السوق الخليجية المشتركة



# مقدمة عن الدراسة

قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على  
أرض الواقع



## تكليف المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بناء على الاجتماع **السادس عشر** للجنة الوزارية المكلفة  
بمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك المنعقد  
بتاريخ 2 نوفمبر 2016م.

• تكليف المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في تنفيذ مسح بالعين  
للمؤسسات والشركات في القطاع الخاص العاملة في الدول الأعضاء.

بناء على الاجتماع **الخامس عشر** للجنة الوزارية المكلفة  
بمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك المنعقد  
بتاريخ 30 مارس 2016م، قرر ما يلي:

• تقوم الأمانة العامة بتكليف المركز الإحصائي بدول مجلس  
التعاون لدول الخليج العربية لإعداد مؤشرات إحصائية لتنفيذ  
قرارات العمل المشترك على أرض الواقع.

• تقوم الأمانة العامة برفع تقرير دوري لاجتماعات اللجنة الوزارية  
عن هذه الإحصائيات مشفوعة بتوصياتها حيال ذلك.

# 2. منهجية الدراسة....(المرحلة الثانية 2017م)

## 2.1 منهجية الدراسة

المنهجية المختلطة  
(Mixed Method)

البيانات  
الكمية

البيانات  
الوصفية

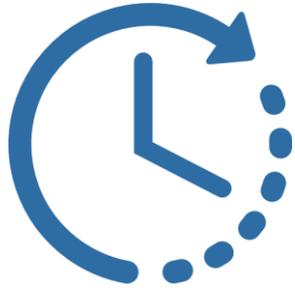
## 2.2 حدود الدراسة

الحدود المكانية



تغطي الدراسة  
الدول الأعضاء  
الستة

الحدود الزمانية



تم البدء بتنفيذ مسح  
استطلاع رأي  
للمؤسسات الحكومية  
الوطنية والمنشآت  
الاقتصادية الخليجية  
العاملة في الدول  
الأعضاء الأخرى خلال  
الربع الأول من عام  
2017م

الحدود الموضوعية



عسارات السوق الخليجية  
المشتركة

# تابع /منهجية الدراسة.....

مسح إستطلاع الرأي ومسح الشكاوي - حجم العينة ونسبة الإستجابة

حجم العينة **159**



**42** مؤسسة حكومية (إستمارة)

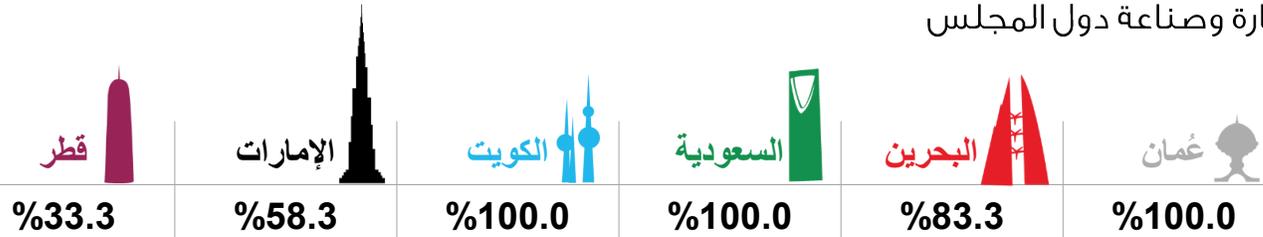
- ✓ مؤسسات النقد والبنوك المركزية الوطنية
- ✓ وزارات التجارة والصناعة بدول المجلس
- ✓ وزارت المالية بدول المجلس
- ✓ الإدارات العامة للجمارك بدول المجلس
- ✓ غرف تجارة وصناعة دول المجلس

**5** مؤسسات  
حكومية وطنية  
في كل دولة من  
دول المجلس

مسح إستطلاع رأي

مسح شكاوي

القطاع الحكومي



**117** منشأة خليجية اهلية

عينة قصدية غير إحتماية ونتائج الدراسة  
تمثل الفئة التي إستجابت فقط

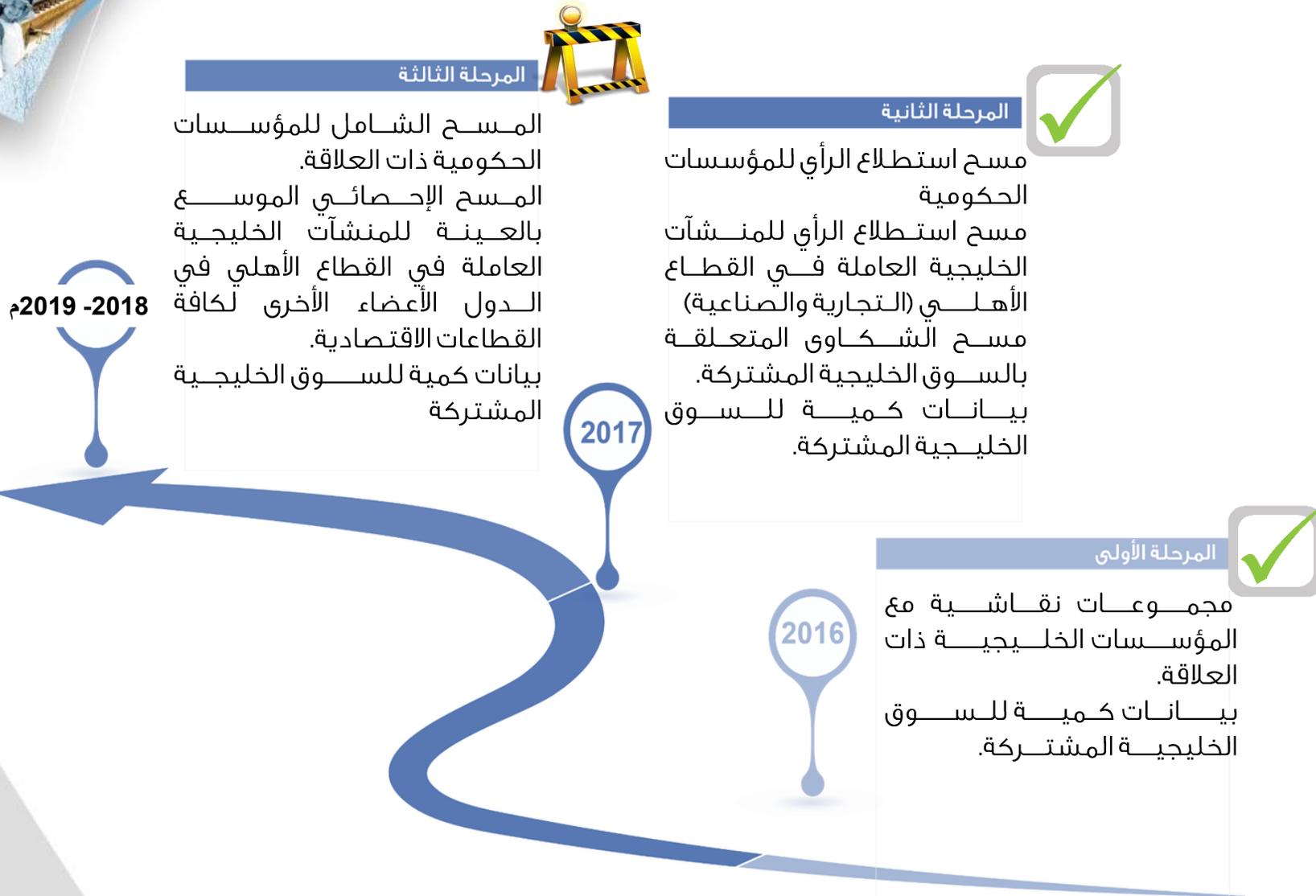
**117** منشأة  
خليجية أهلية في  
دول المجلس

مسح إستطلاع رأي

القطاع الخاص



# 3. مراحل عمل الدراسة.....



**مراحل العمل  
لدراسة قياس  
مدى تنفيذ قرارات  
العمل المشترك  
على أرض الواقع  
ومصادر البيانات  
2016-2019م**

# مراحل العمل.. تابع

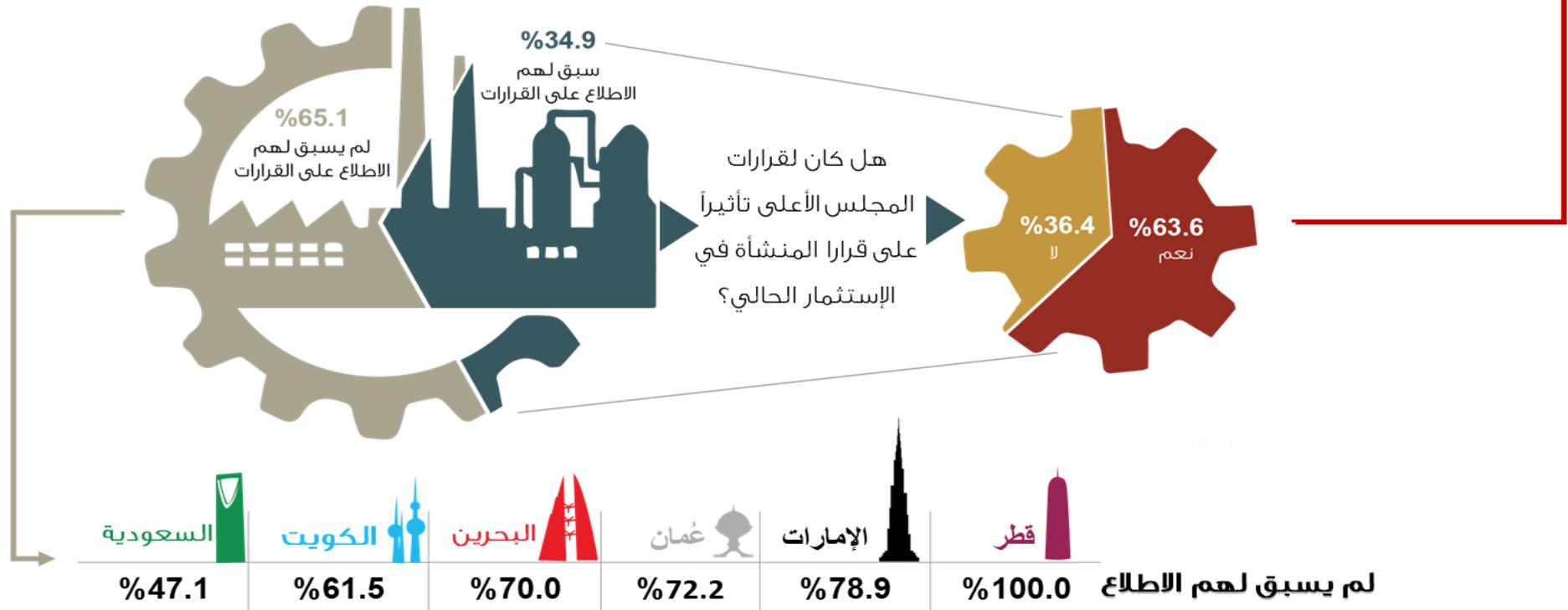


# نتائج المرحلة الثانية من الدراسة



# الإطلاع والمعرفة بقرارات المجلس الأعلى للسوق الخليجية المشتركة

هل سبق لكم الإطلاع على كل قرارات المجلس الأعلى حول السوق الخليجية المشتركة؟



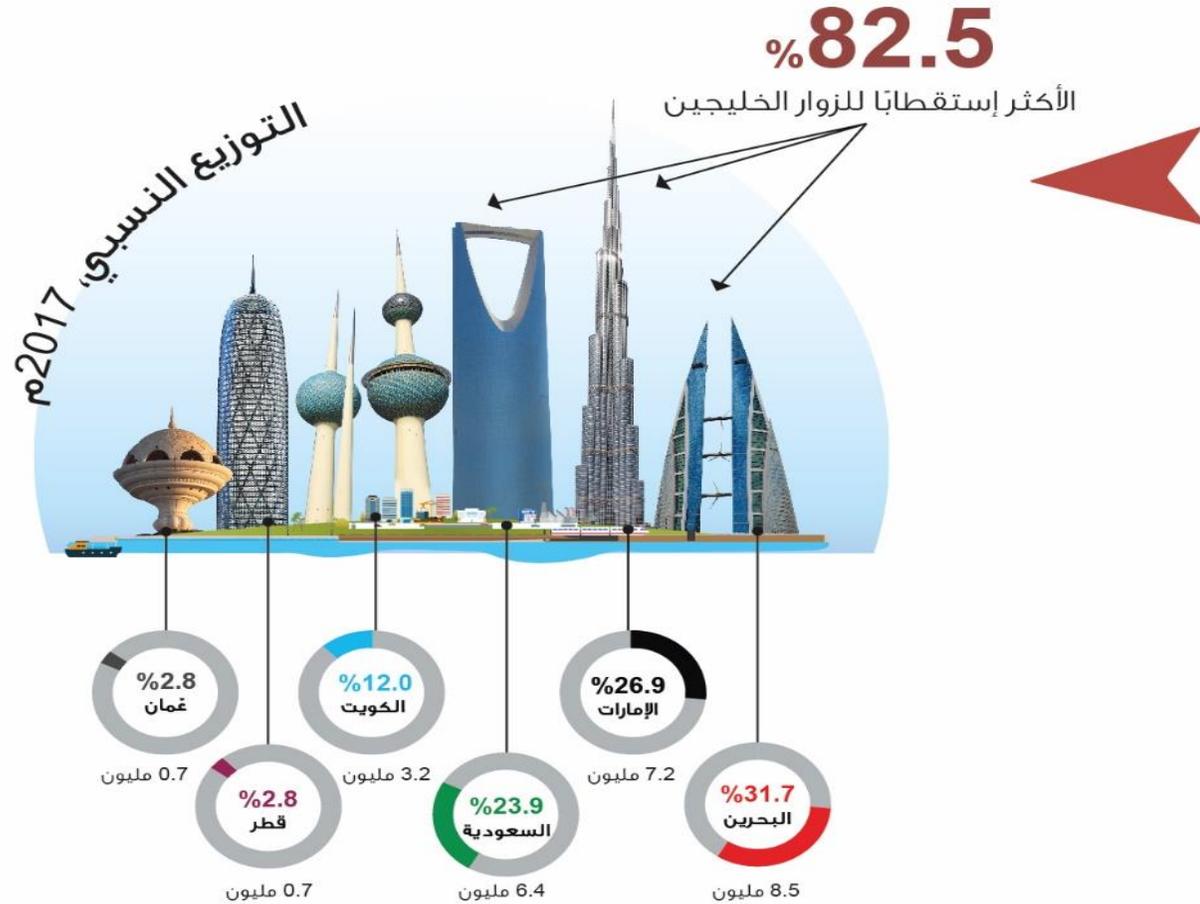
# 1. مسار التنقل والإقامة



# 1 مسار التنقل والإقامة



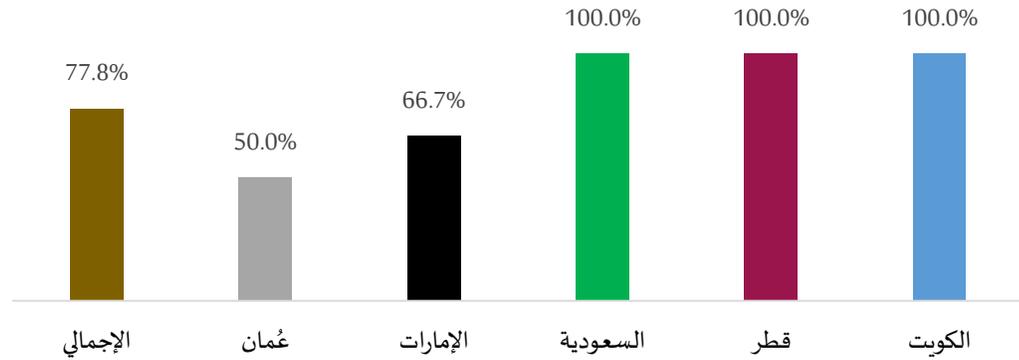
## تنقل و إقامة المواطنين



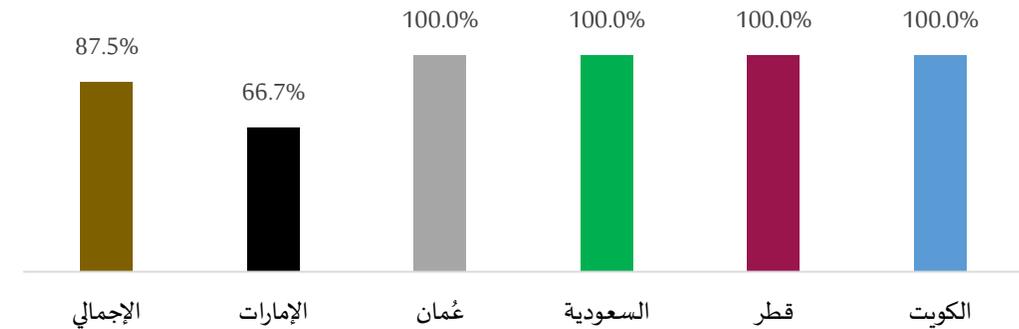
# 1 مسار التنقل والإقامة

## تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الحكومي) – المدراء وممثليهم

هل يتم الحصول على تأشيرات الدخول لمدراء وممثلي المنشأة المقيمين إقامة نظامية في أي دولة من دول المجلس إلى أية دولة من الدول الأعضاء الأخرى في المنافذ الحدودية؟

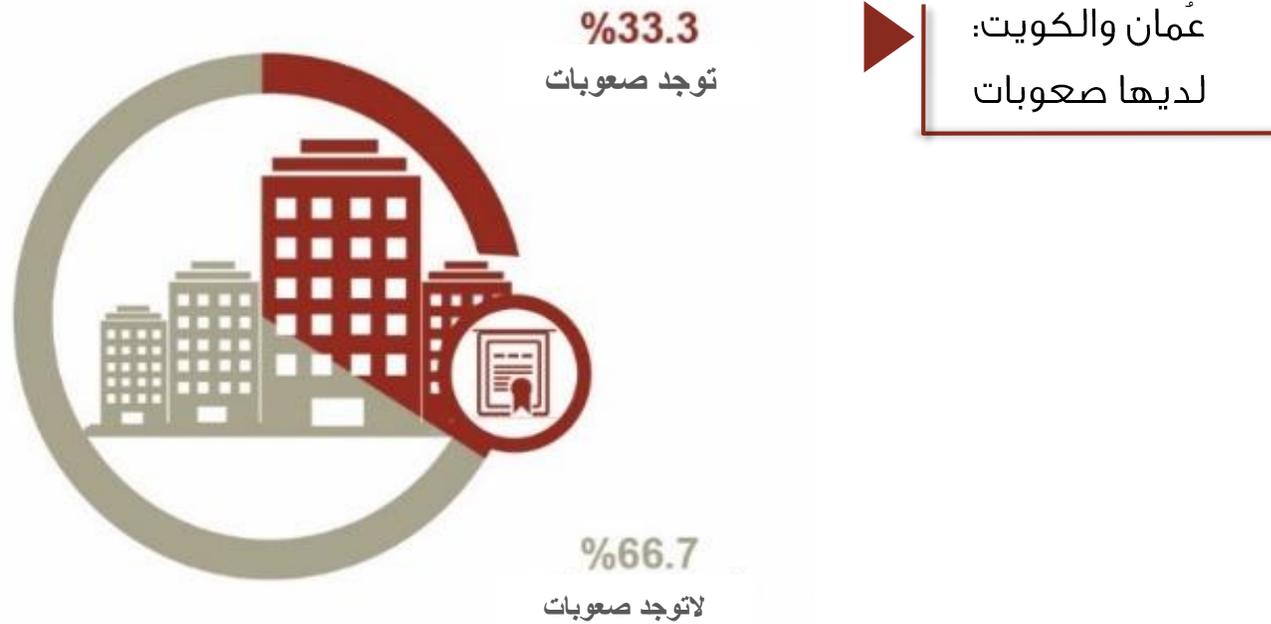


هل توجد أية صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول لمدراء وممثلي المنشأة في أي دولة في دول المجلس؟



# 1 مسار التنقل والإقامة

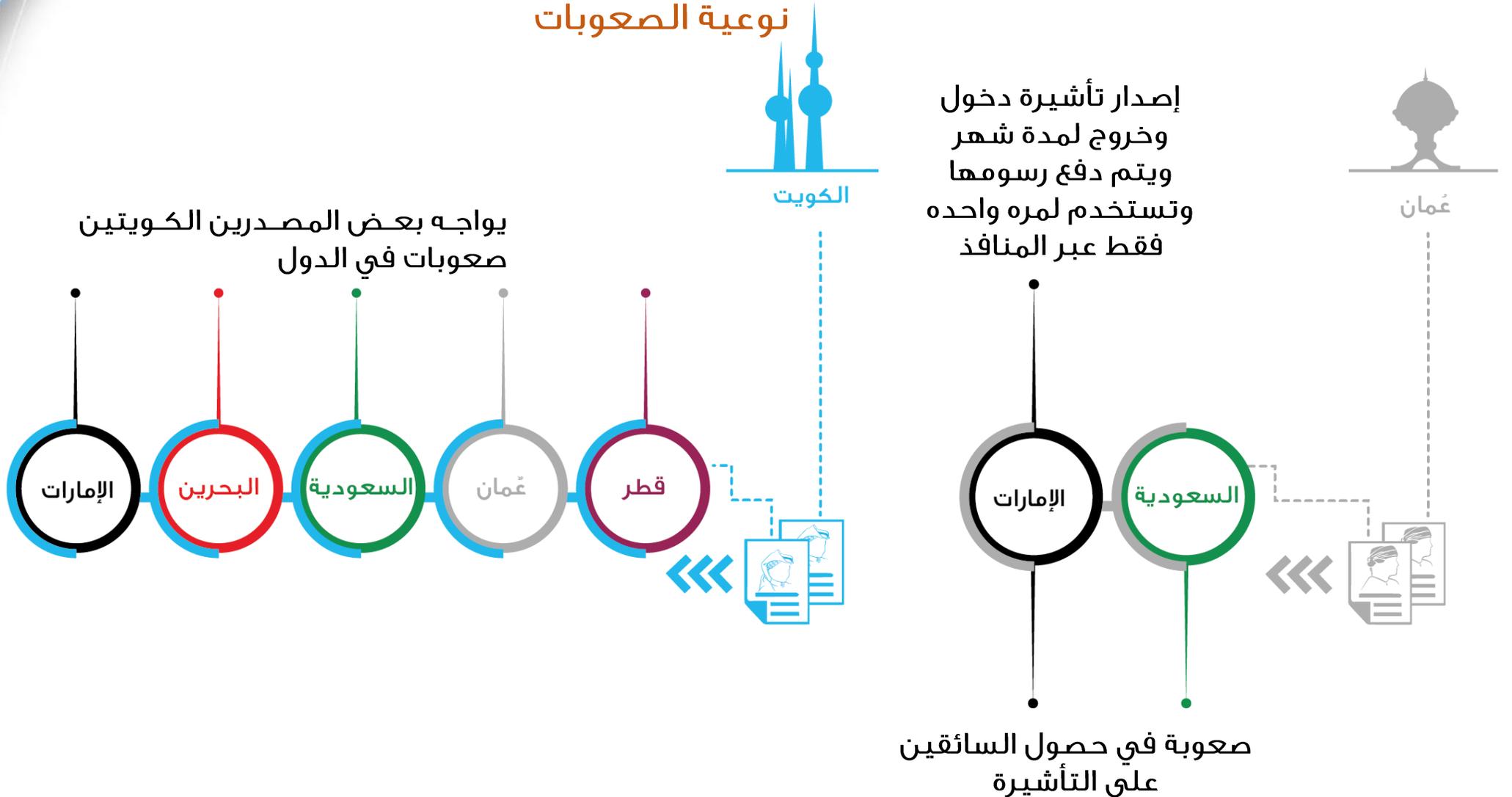
هل توجد صعوبات في الحصول السائقين على تأشيرات الدخول في أي دولة من دول المجلس؟



# 1 مسار التنقل والإقامة

## تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الحكومي)

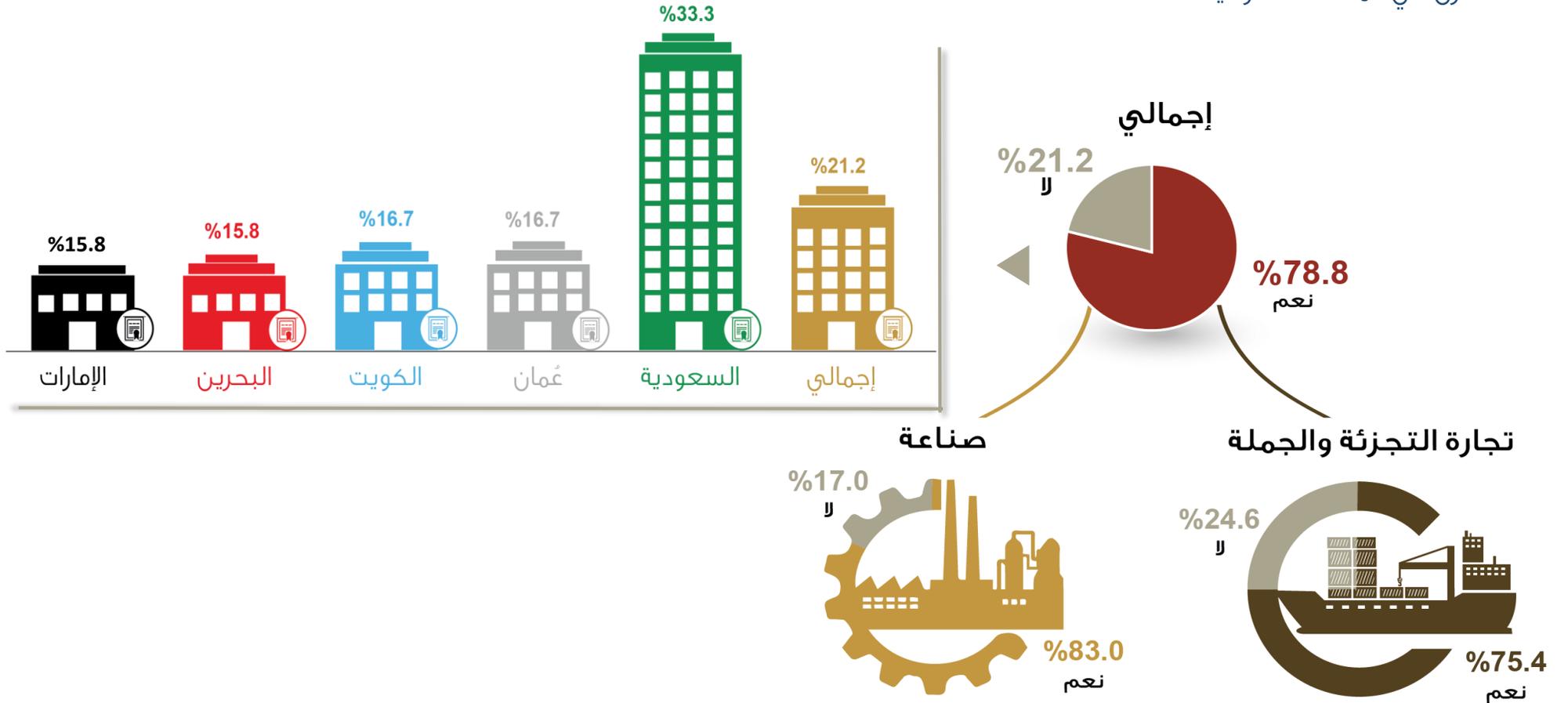
### نوعية الصعوبات



# 1 مسار التنقل والإقامة

## تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الأهلي) – المدراء وممثليهم

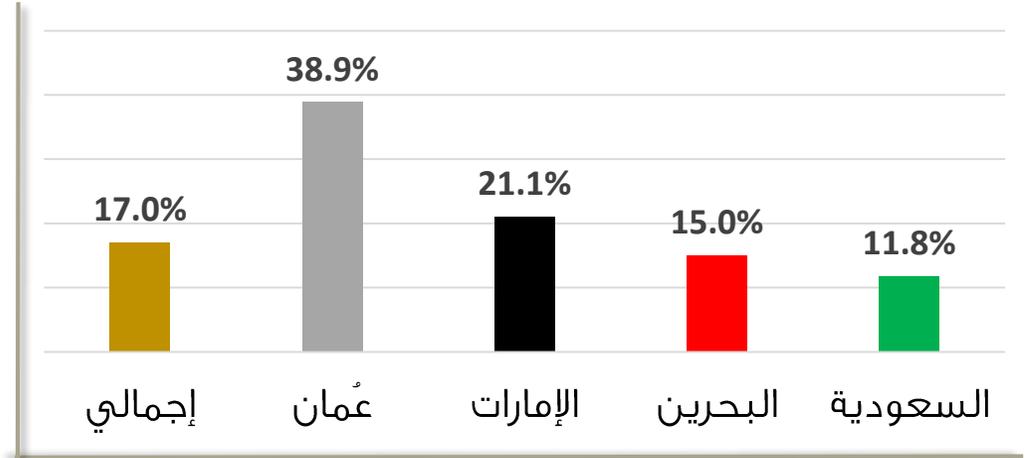
هل يتم الحصول على تأشيرات الدخول لمدراء وممثلي المنشأه المقيمين إقامة نظامية في أي دولة من دول المجلس إلى أية دولة من الدول الأعضاء الأخرى في المنافذ الحدودية؟



# 1 مسار التنقل والإقامة

## تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الأهلي) – المدراء وممثليهم

هل توجد صعوبات في الحصول للمدراء وممثليهم على تأشيرات الدخول في أي دولة من دول المجلس؟

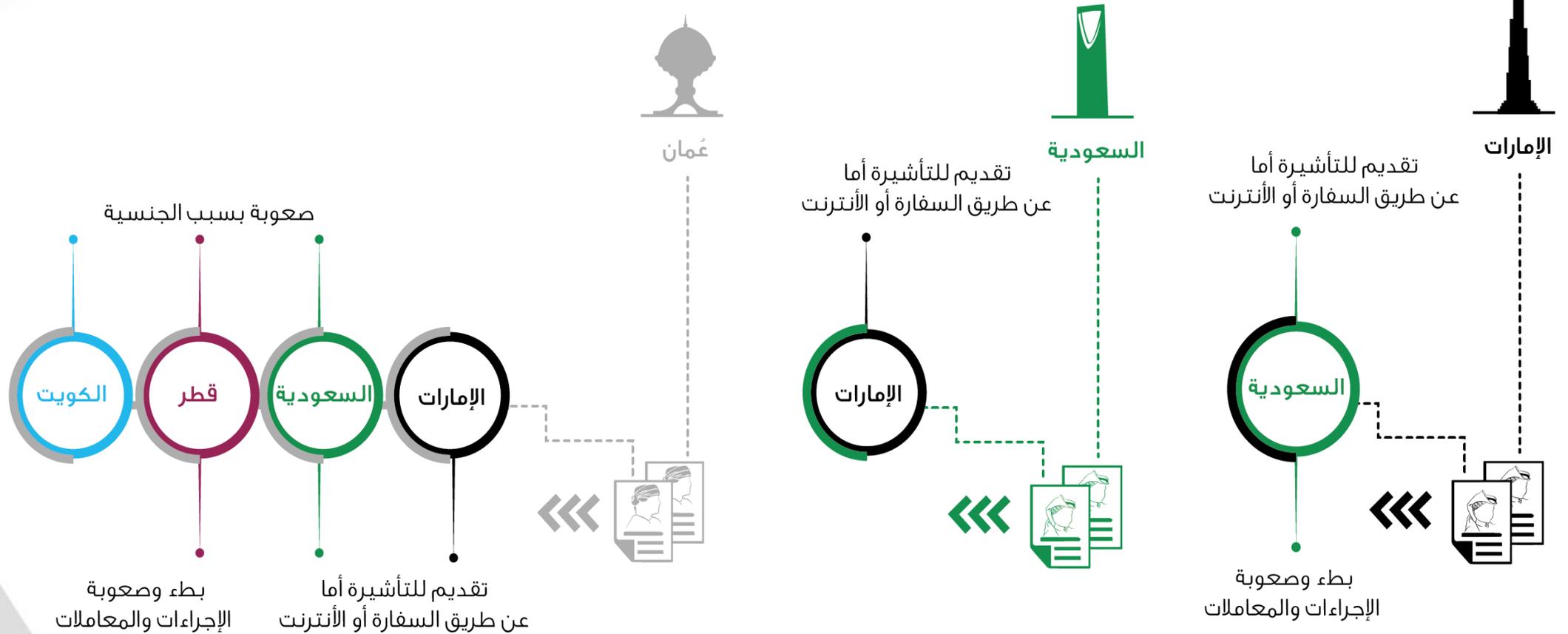


# 1 مسار التنقل والإقامة

تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الأهلي) – المدراء وممثليهم

نوعية الصعوبات

قطاع التجارة

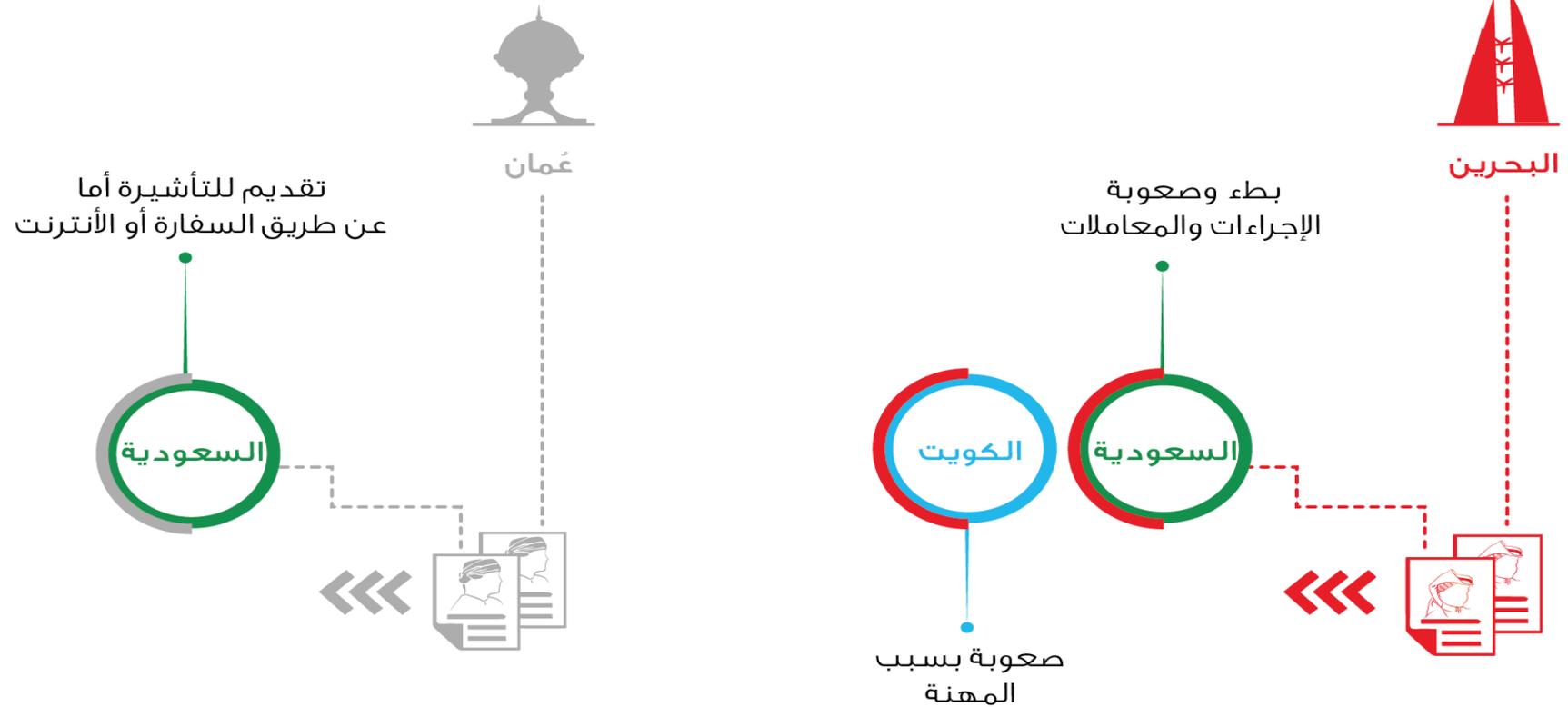


# 1 مسار التنقل والإقامة

تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الأهلي) – المدراء وممثليهم

نوعية الصعوبات

قطاع الصناعة



# 1 مسار التنقل والإقامة



## تنقل و إقامة غير المواطنين (القطاع الأهلي) – السائقين ومعاونيهم

هل توجد صعوبات في حصول السائقين ومعاونيهم على تأشيرات الدخول في أى دولة من دول المجلس؟

تجارة  
- الدخول إلى الدولة صعب للسائقين المقيمين في عُمان  
- الوقت طويل جداً لتنفيذ الإجراءات



الإمارات

المنشآت  
الخليجية  
العاملة في  
الإمارات

تجارة  
- الدخول إلى الدولة صعب للسائقين المقيمين في عُمان  
- دخول السائقين عن طريق تصريح ممنوح لهم من قبل شركة الشحن  
صناعة  
- لا يمكن الحصول على تأشيرة من المنفذ لغير الخليجي



السعودية

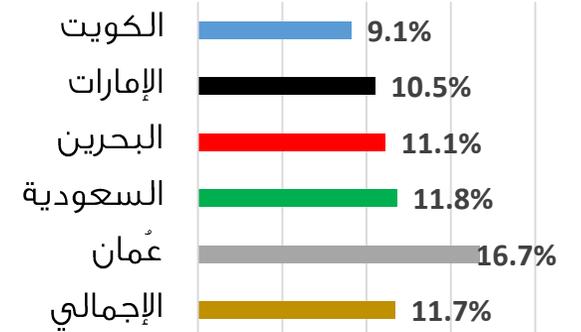
المنشآت  
الخليجية  
العاملة في  
السعودية

تجارة  
- لا يسمح بدخول السائقين إلا إذا توفرت لديهم الإقامة  
- دخول السائقين عن طريق تصريح ممنوح لهم من قبل شركة الشحن



عُمان

المنشآت  
الخليجية  
العاملة في  
عُمان



صعوبات في تطبيق قرارات المجلس الأعلى الخاصة بتسهيل تنقل غير المواطنين وعدم اعتماد الآليات التي أوصت بها لجنة وزراء الداخلية، وخاصة إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول سواء للمدراء او السائقين ومعاونيهم عبر المنافذ الحدودية

## 2. مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية



# 2 مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

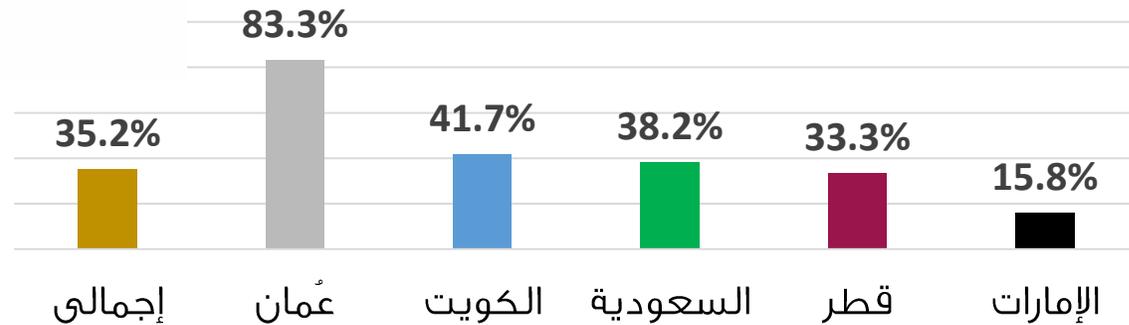
## العمل في القطاع الأهلي

هل توجد أي شروط مطلوبة فيما يتعلق بالعمالة لديكم في الدولة المضيفة (دولة المقر) أو أي دولة من دول المجلس؟



### الشروط

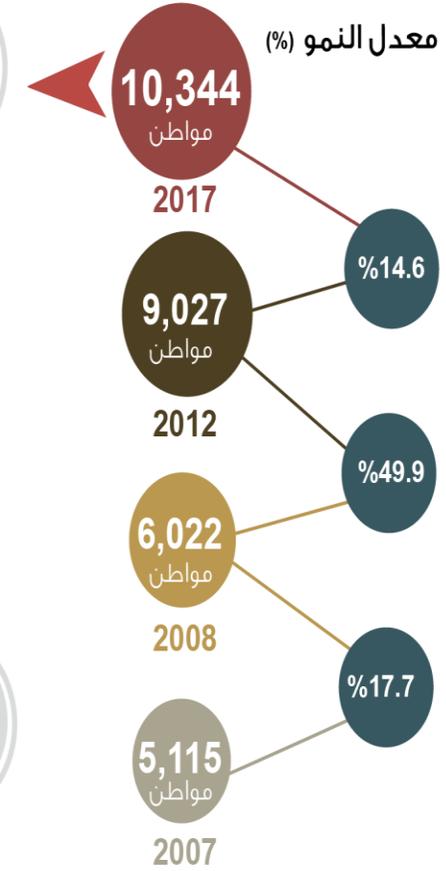
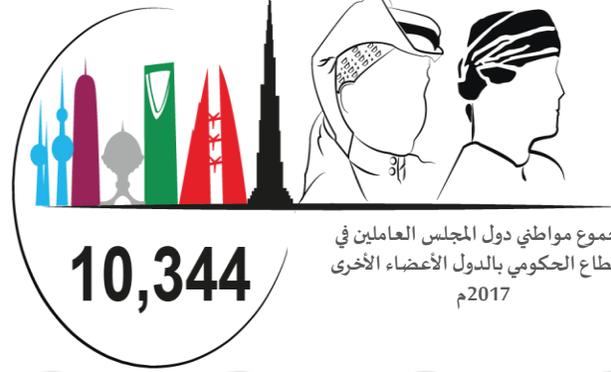
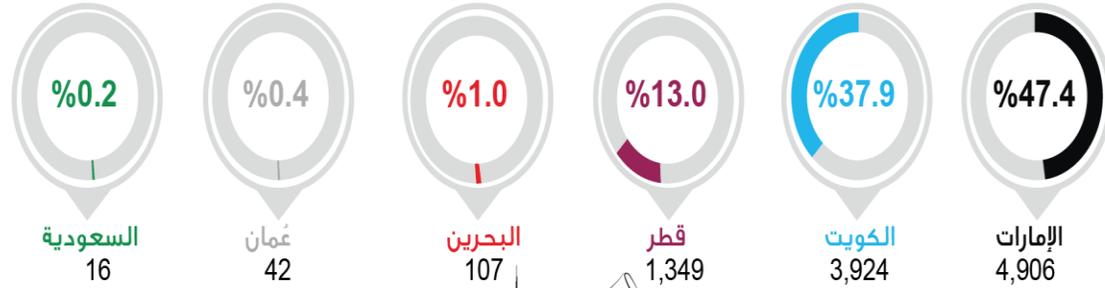
- الإمارات: - صعوبة الحصول على تأشيرات  
- الإجراءات للعمالة تاخذ وقت
- البحرين: - شروط للعمالة حسب مسمى الوظيفة
- السعودية: - نسبة السعودة  
- الحاجة إلى ممثل أو وكيل سعودي لإصدار التأشيرات
- عمان: - نسبة التعمين حسب النشاط الإقتصادي  
- اشتراط الإناء لبعض المهن  
- صعوبة الإجراءات في التوظيف
- الكويت: - نسبة التكويت حسب النشاط الإقتصادي



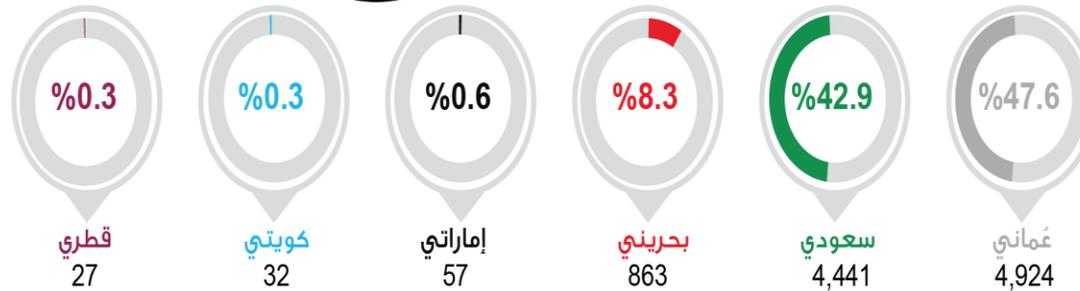
# 2 مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية



حسب الدول التي يعملون فيها



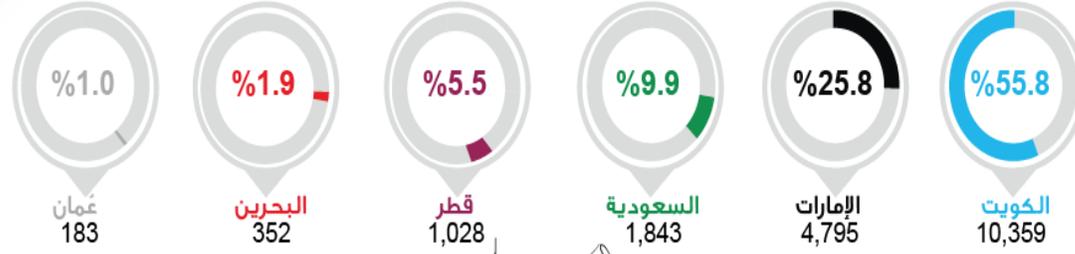
حسب الجنسية



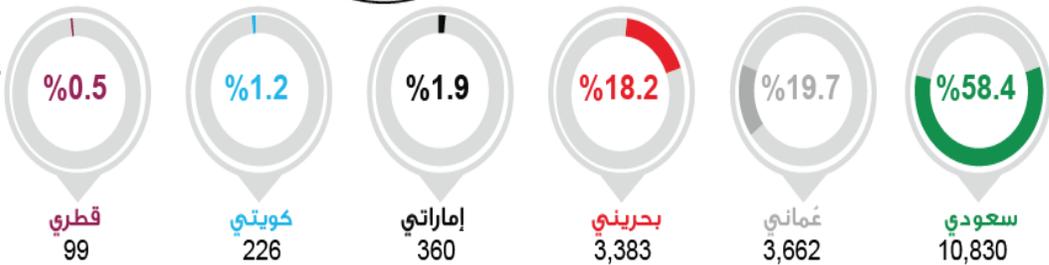
# 2 مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

## العمل في القطاع الأهلي

حسب الدول التي يعملون فيها



حسب الجنسية



عدم تطبيق لقرارات المجلس الأعلى الخاصة بالمساواة في العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، وضرورة وضع التشريعات واللوائح اللازمة لضمان تحقيق المساواة

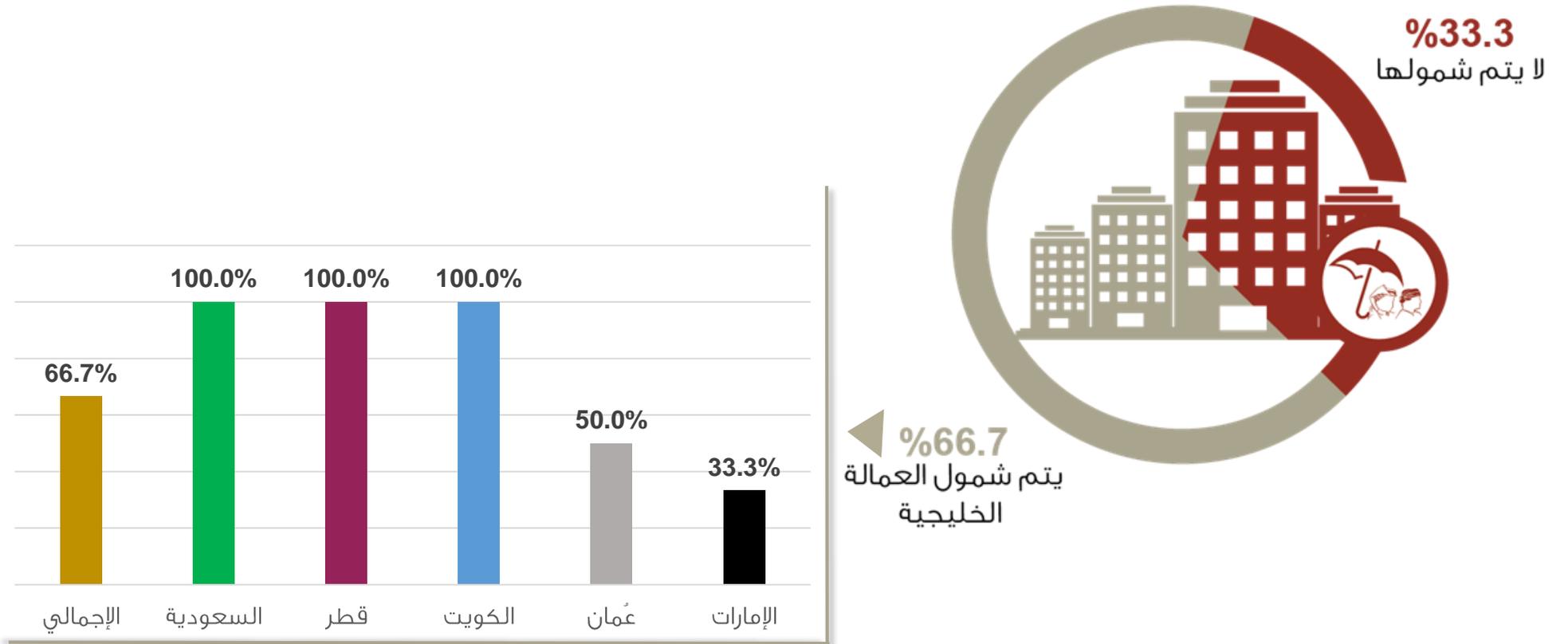
# 3. مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد



# 3 مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد

## القطاع الحكومي

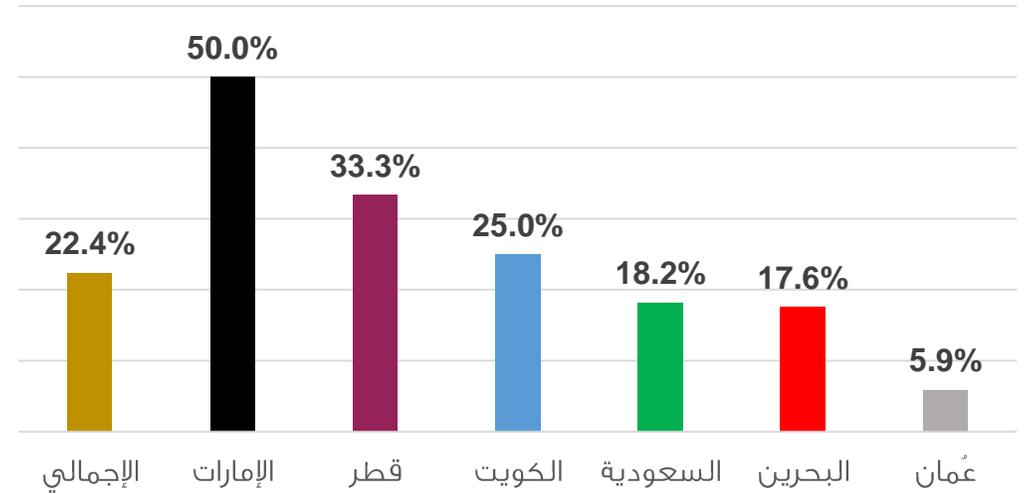
هل يتم شمول كافة العمالة الخليجية بالتأمينات الإجتماعية؟



# 3 مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد

## القطاع الأهلي

هل يتم شمول كافة العمالة الخليجية بالتأمينات الإجتماعية؟

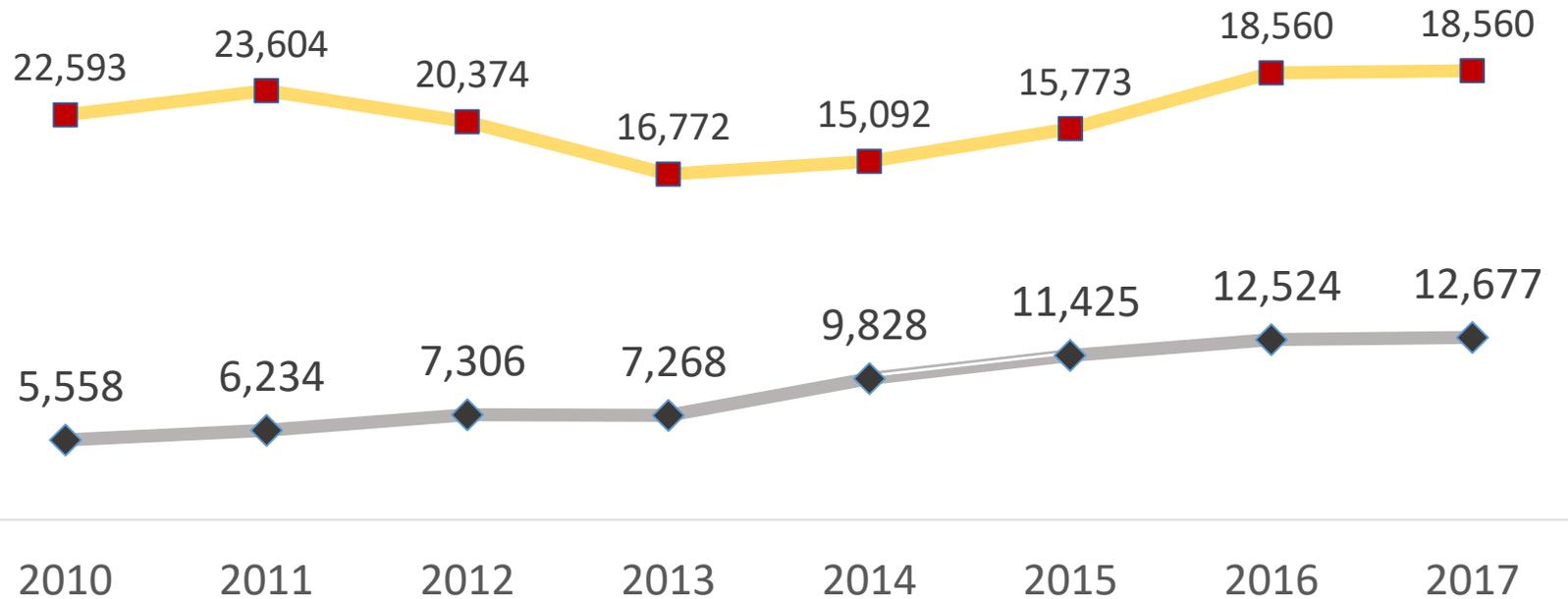


# 3 مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد

## نسبة التغطية %

مواطني دول المجلس الذين يعملون في الدول الأعضاء الأخرى والمشمولين بالتأمين الاجتماعي/ التقاعد حسب القطاع، 2010-2015م

### القطاع الأهلي



عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الإجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى

# 3 مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد



## الإيجابيات

- وجود شبكة ربط ذات كفاءة عالية ما بين صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية
- عدم وجود صعوبات أو معوقات في تسديد مبالغ التأمينات الاجتماعية لأي مؤسسة تأمينات اجتماعية.

## الصعوبات

- اختلاف الرواتب بين دول المجلس مما يخلق مشكلة تسديد المواطن الخليجي لحصة اكبر من الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وذلك بدفع الفرق عما يدفع المواطن المحلي
- تهرب بعض اصحاب المنشآت من تسجيل كافة العاملين لديهم في مؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- عدم شمول كافة العمالة الخليجية في التأمينات الاجتماعية، والذي قد يكون بسبب عدم قيام بعض أصحاب الشركات من تسجيلهم.
- عدم تحديث البيانات بعد دفع المستحقات المترتبة

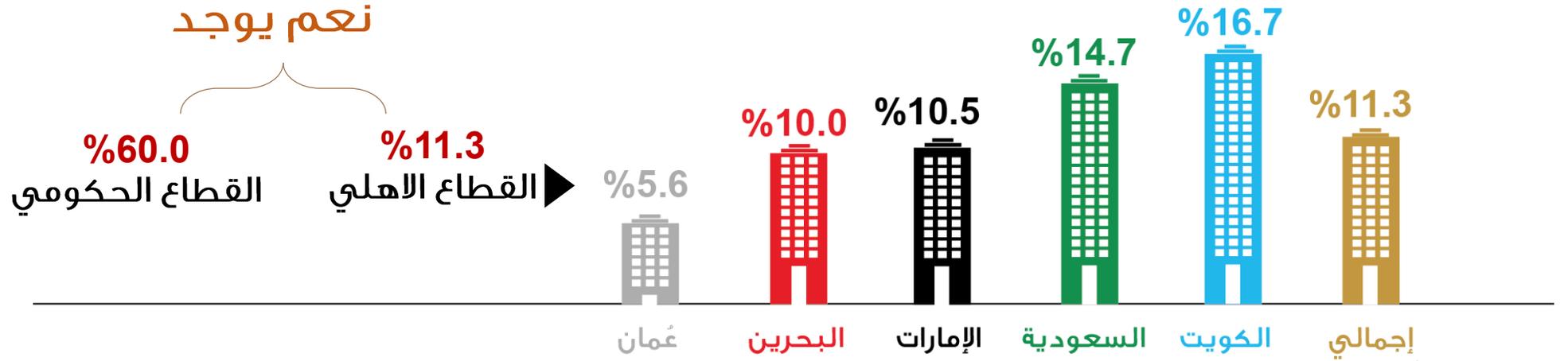
تغطية جيدة للتأمينات الاجتماعية والتقاعد ولكنها ليست مكتملة، لذا يتطلب الأمر توعية الخليجي المشتغل وصاحب العمل وموظف مؤسسة التأمينات الاجتماعية / التقاعد بقرارات المجلس الأعلى والعلم والإمام بالتشريعات واللوائح الوطنية.

# 5. مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية



# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

هل يوجد أنشطة لا يسمح بممارستها الا من قبل المستثمر المحلي غير القائمة السلبية؟



الكويت  
النفط والغاز، الأنشطة العقارية

قطر  
المقاولات العامة، وغالبية الأنشطة.

عُمان  
الوقود والمعادن والثروة السمكية، النقل وتخليص المعاملات.

السعودية  
البتروول والتنقيب، الاستثمار العقاري في مكة والمدينة، تشغيل الفنادق.

البحرين  
النقل العام، الأنشطة القانونية، الأنشطة العقارية، مكاتب التوظيف.

الإمارات  
النفط والغاز، المقاولات، المراكز التديرية والمعاهد.

القائمة السلبية: خدمات الحج والعمرة، استقدام العمالة الأجنبية، إنشاء دور النشر والطباعة، الوكالات التجارية

# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## المساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (القطاع الحكومي)

هل يوجد أي مزايا أو تسهيلات للمستثمر المحلي بمقارنة مع المستثمر الخليجي؟



الإمارات والسعودية:

- ✓ دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ✓ قروض لدعم المنشآت الخاصة للمحليين
- ✓ صندوق الشيخ خليفة للتمويل الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة.

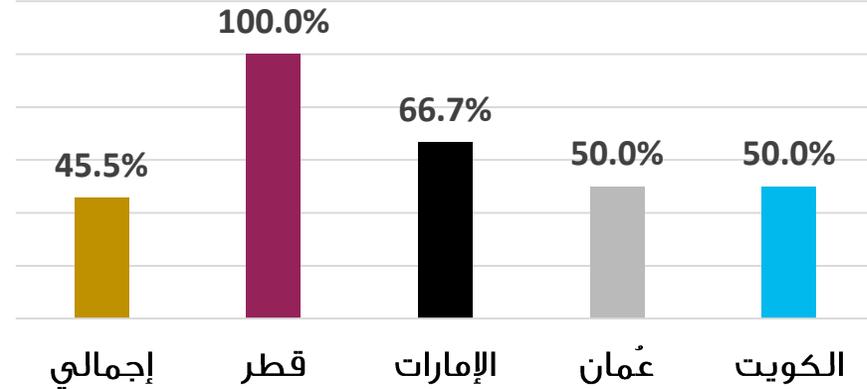
# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## المساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (القطاع الحكومي)

هل يوجد أي مزايا أو تسهيلات للمستثمر المحلي أو الخليجي مقارنة مع المستثمر الاجنبي؟



- ✓ افضلية الحصول على عطاءات لمشتريات الحكومة.
- ✓ تخصيص بعض المناطق الاستثمارية للمستثمرين الخليجين.
- ✓ اعفاء المستثمر المحلي والخليجي من ضريبة الارباح.
- ✓ عدم الاشتراط على المستثمر الخليجي راس المال والشريك المحلي.



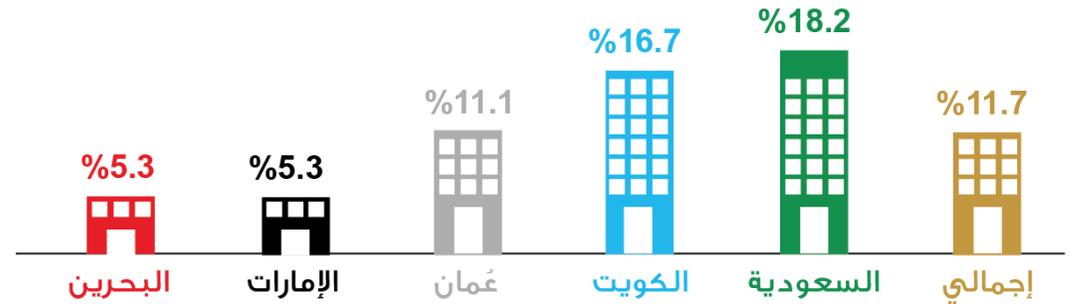
# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## المساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (القطاع الاهلي)

هل يوجد أي مزايا أو تسهيلات للمستثمر المحلي بمقارنة مع المستثمر الخليجي؟



### الأولوية للمستثمر المحلي



88.3%  
لا

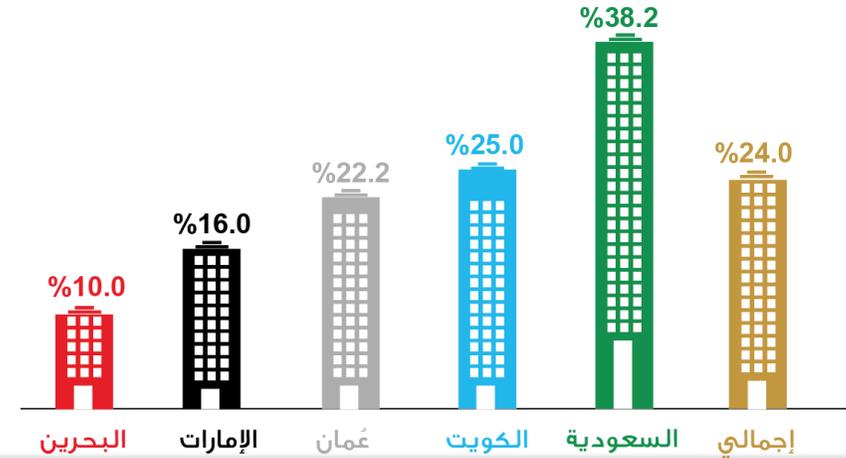
# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## المساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (القطاع الأهلي)

هل يوجد أي مزايا أو تسهيلات للمستثمر المحلي أو المستثمر الخليجي بمقارنة مع المستثمر الأجنبي؟



- ✓ استخراج التصاريح سريعاً
- ✓ إصدار الرخص مباشرة لا يحتاج إلى كفيل
- ✓ سهولة الإجراءات الرسمية
- ✓ سهولة في الإجراءات القانونية
- ✓ معاملة المستثمر الخليجي مثل المستثمر المحلي
- ✓ معدل ضريبة دخل أقل
- ✓ إئتمان مباشر
- ✓ عدم الحاجة إلى محفظة استثمارية

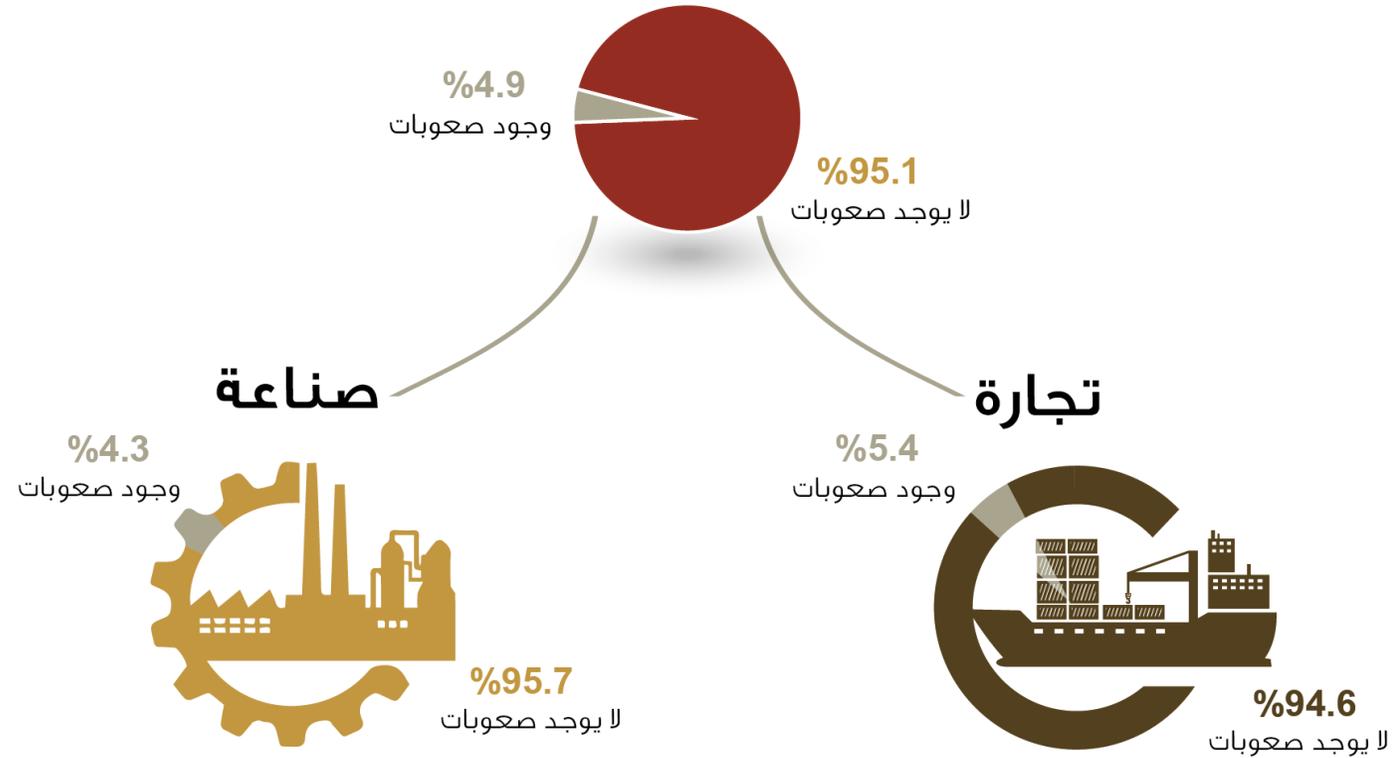


عدم المساواة والمعاملة بالمثل بين المستثمر الخليجي والمستثمر المحلي، والأولوية للمستثمر المحلي في الدولة

# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## المساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (القطاع الأهلي)

هل توجد أي صعوبات في فتح فرع أو أكثر في الدولة المضيفة أو أي دولة من دول المجلس وذلك وفقاً للضوابط المنظمة؟



تطبيق قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بالمساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس أقرب إلى التطبيق على أرض الواقع بشكل كبير، وقد تكون هذه صعوبات فردية فقط.

## 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

### المساواة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (القطاع الأهلي)

#### الإيجابيات

- البيع المباشر لتذاكر شركات الطيران الوطنية في كل دولة من الدول الأعضاء دون الحاجة لوكيل عام أو كفيل محلي.
- عدم وجود أي صعوبات في المنافع العامة كالكهرباء والماء والهاتف بنفس الامتيازات التي يتمتع بها مواطني الدولة.

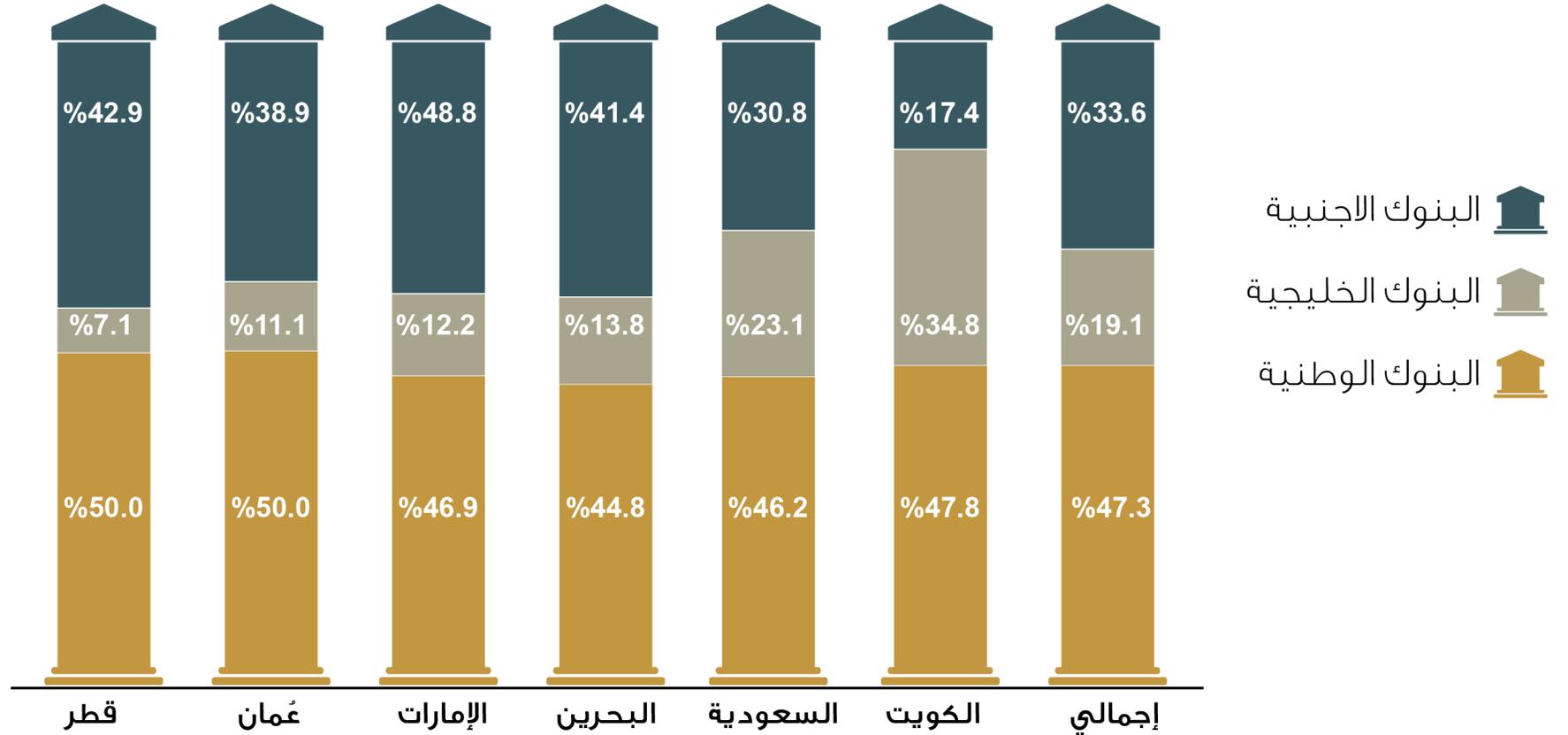
#### الصعوبات

- البطء في الإجراءات والمعاملات لإصدار التراخيص المطلوبة لفتح فرع أو أكثر.
- وجود صعوبات تتركز في عدم وجود قوانين واضحة للحصول على ترخيص لفتح مكتب تمثيل تجاري.
- حماية الوكيل المحلي

# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

ضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية - إنشاء فروع للبنوك التجارية الخليجية

19.1% نسبة البنوك الخليجية في الدول الاعضاء الاخرى والاعلى في دولة الكويت



التوزيع النسبي (%) للبنوك التجارية في دول المجلس 2017م

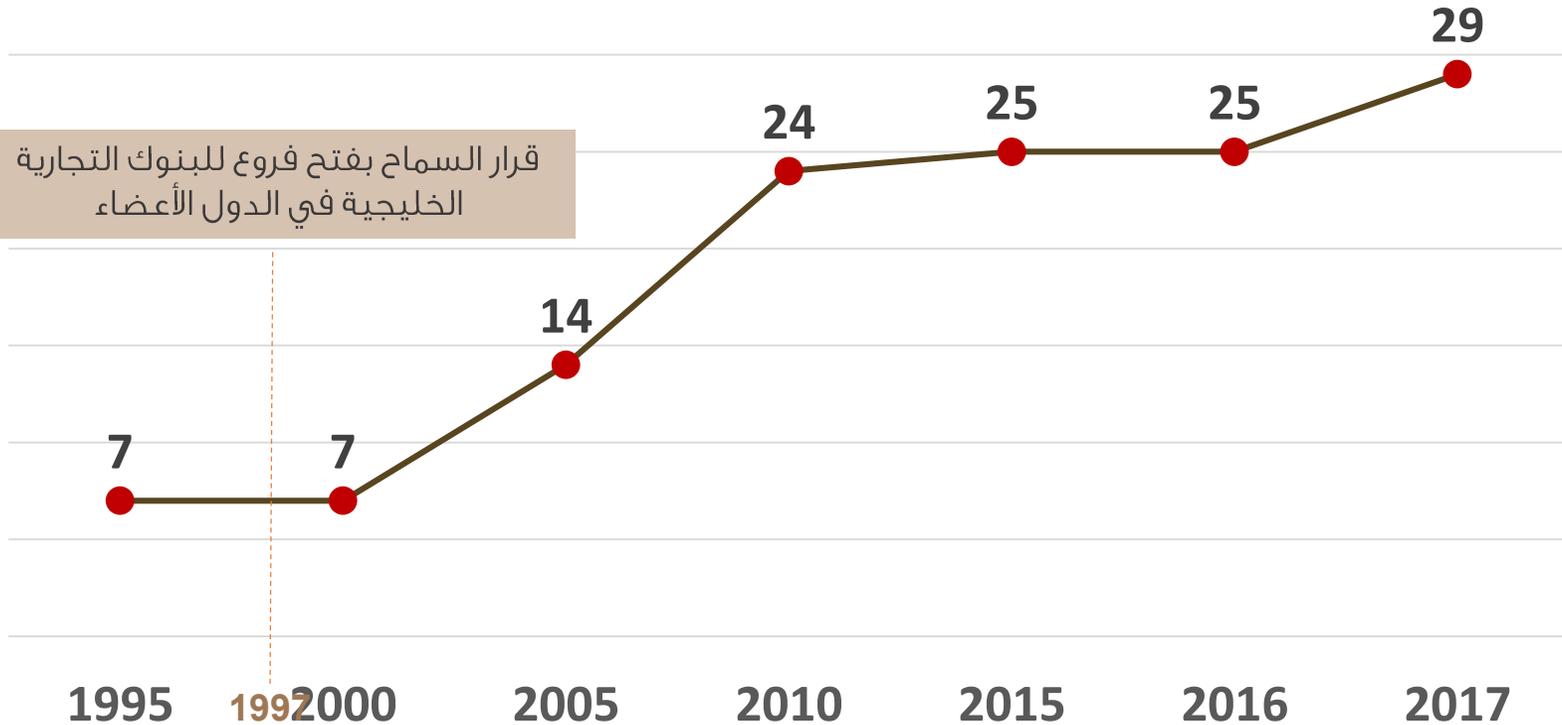
# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## ضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية

**314%**

زيادة في عدد فروع البنوك التجارية الخليجية في دول مجلس التعاون ما بين عامي 1995م و 2017م

### إنشاء فروع للبنوك التجارية الخليجية



# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## ضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية

هل هناك معايير موحدة للسماح للبنوك الخليجية بفتح فروع لها في اي دولة في دول المجلس؟

**40.0%**

2 من أصل 5 بنوك مركزية  
لا توجد معايير موحدة



لا	نعم	
	✓	 البحرين
✓		 السعودية
✓		 عُمان
	✓	 قطر
	✓	 الكويت

### الإيجابيات

وجود شبكة خليجية لربط شبكات الصراف الآلي في دول المجلس.

عدم وجود أية معاملة تفضيلية من خلال مزايا معينة أو تسهيلات للبنوك الوطنية مقارنة بالبنوك الخليجية او الخليجية مقارنة بالبنوك الأجنبية.

### الصعوبات

عدم المساواة في المعاملة الضريبية بين البنوك الخليجية (خليجي-خليجي، خليجي-محلي).

عدم وجود أي معاملة تفضيلية أو تسهيلات للبنوك الخليجية مقارنة بالبنوك الأجنبية عند الرغبة في فتح فرع في دول المجلس

دعم وتشجيع الاستثمار الخليجي في القطاع المصرفي، لابد من تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي والعمل كفريق عمل مشترك وتشجيع اندماج المصارف في دول المجلس.

# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

32.6% الزيادة في عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية ما بين عام 2014م و 2015م

71.9% من نصيب  
المستثمرين السعوديين



40.5% من نصيب  
المستثمرين السعوديين

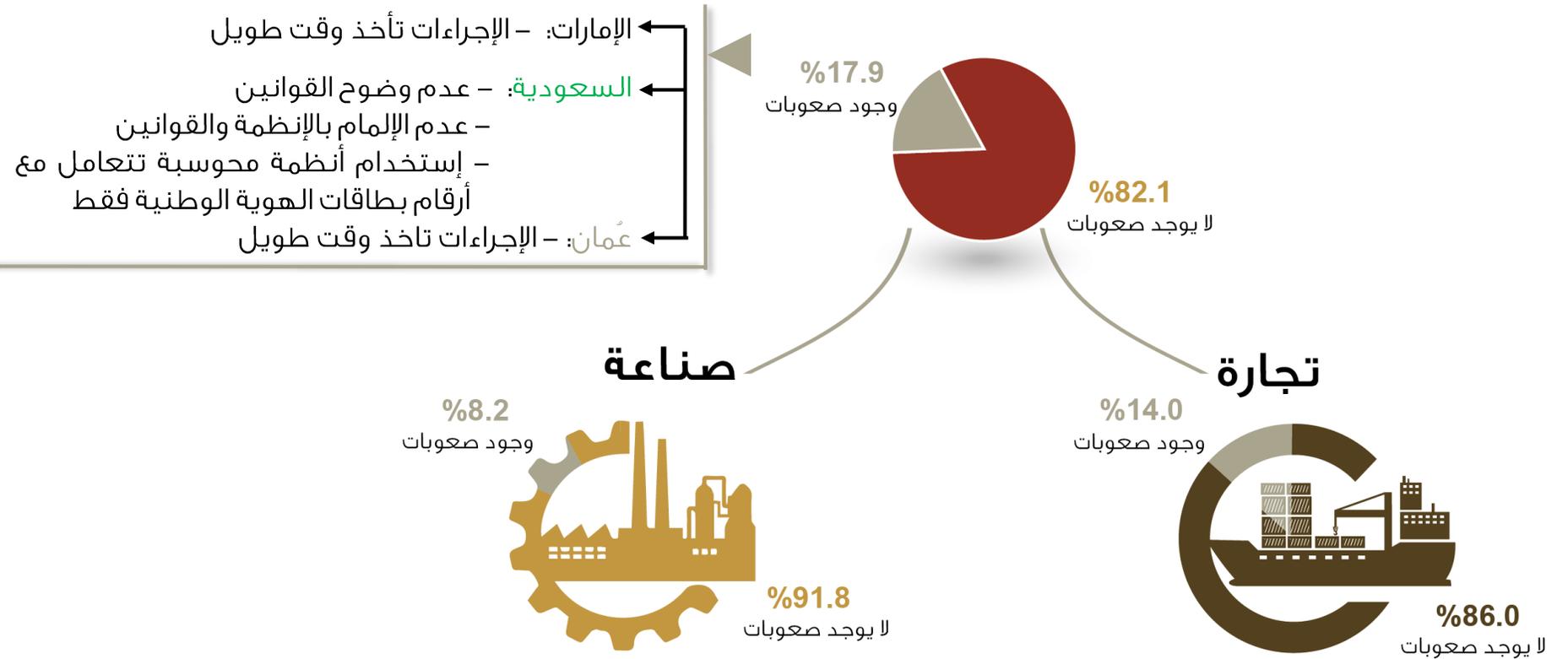
83,282 رخصة  
لممارسة الأنشطة الاقتصادية  
التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس  
لممارسة الأنشطة الاقتصادية في 2015م



# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

## ضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية

هل توجد صعوبات في الحصول على تراخيص لفتح مكتب تمثيل تجاري في أي دولة في دول المجلس؟



# 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

حق المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية بالتصدير للدول الأعضاء دون وكيل محلي

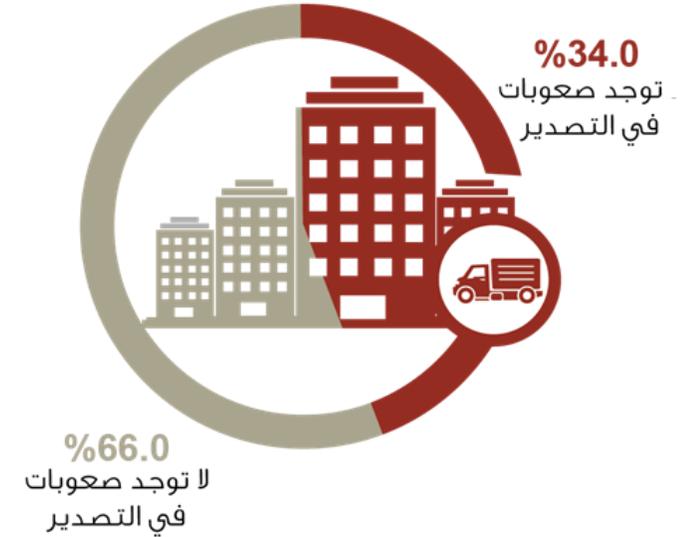
## تصدير المواد الأولية (المنشآت العاملة في قطاع التجارة)

من وجهة نظرکم، هل يوجد أي صعوبات تواجهکم في حال تصدير/استيراد السلع والمواد الأولية من /إلى دول المجلس ؟



## تصدير بدون تعيين وكيل محلي

هل يحق لکم تصدير بضائعکم من الدولة المضيفة (دولة المقر) إلى بقية دول المجلس دون إلزامکم بتعيين وكيل محلي لهذا الغرض ؟



## 5 مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

حق المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية بالتصدير للدول الأعضاء دون وكيل محلي

### الصعوبات

السعودية: - طول فترة إجراءات فحص البضائع

- المطالبة بشهادة المنشأ

- الإجراءات الجمركية الروتينية

عمان: - التأخير في الإجراءات لدى بعض المنافذ الحدودية لبعض الدول

- طلب شهادات فحص إضافية في مختبرات سعودية

- فرض رسوم جمركية 5% على الأسماك العمانية

- إجبار المستورد العماني على استخدام النقل البحري عن طريق رأس الخيمة وذلك بحجة

عدم وجود أجهزة فحص حديثة

صعوبة الإجراءات الإدارية والتعقيدات القانونية تعتبر عائقاً أمام تطبيق قرارات المجلس الأعلى في ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

# 6. مسار تملك العقار

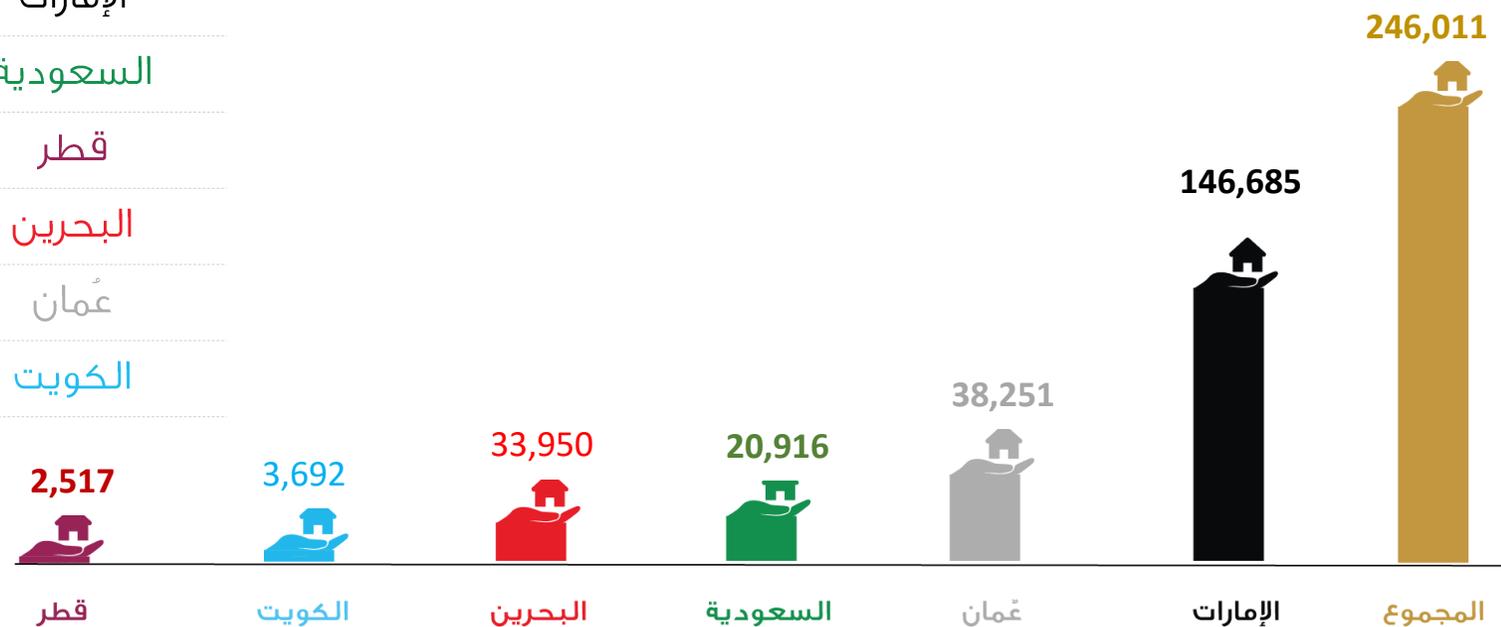


## 6 مسار تملك العقار

**%236**

زيادة كبيرة في حالات التملك بدول المجلس الممتلكين لعقارات في غير دولتهم الاصلية ما بين عام 2010م و 2017م.(تراكمي)

%402	الإمارات
%268	السعودية
%149	قطر
% 148	البحرين
%89	عمان
%58	الكويت



**القطاع الحكومي** : تواجه المستثمر الخليجي صعوبات عند تملك أو استئجار العقارات المبنية أو الاراضي البيضاء تتمثل في المساحات والمواصفات التي يطلبها المستثمرين لا تتلائم مع المساحات والمواصفات المتوفرة في الدول.

**الصعوبات**

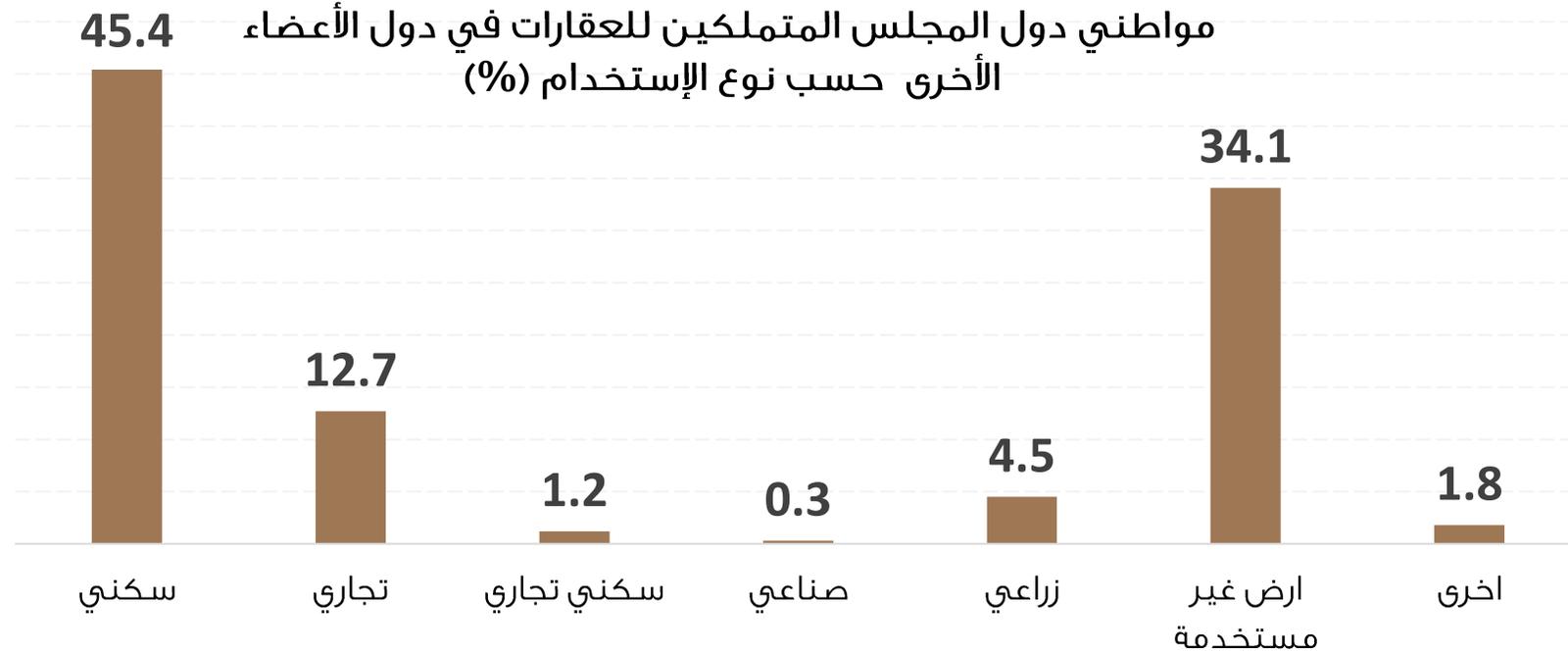
**القطاع الأهلي** : 95% لا تواجه المستثمر الخليجي أية صعوبات عند تملك أو استئجار العقارات المبنية أو الاراضي البيضاء

## 6 مسار تملك العقار

**%79.5**

من الاراضي المملوكة من قبل مواطني دول المجلس هي اراضي سكنية وارااضي غير مستخدمة.

وتباينت هذه النسبة بين دول المجلس والنسبة الأعلى في مملكة البحرين (83.8%)



تطبيق جزئي لقرارات المجلس الاعلى على ارض الواقع، مما يستلزم المزيد من الدراسة حول مدى تطبيق التشريعات واللوائح الوطنية

# 7. مسار المعاملة الضريبية

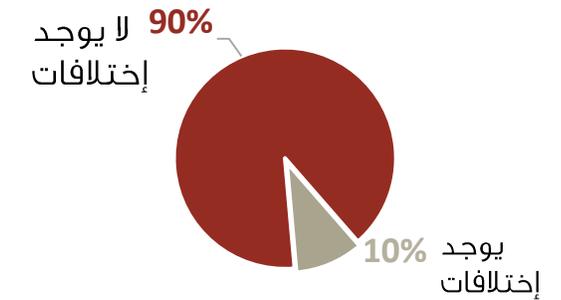


# 7 مسار المعاملة الضريبية

## المعاملة الضريبية

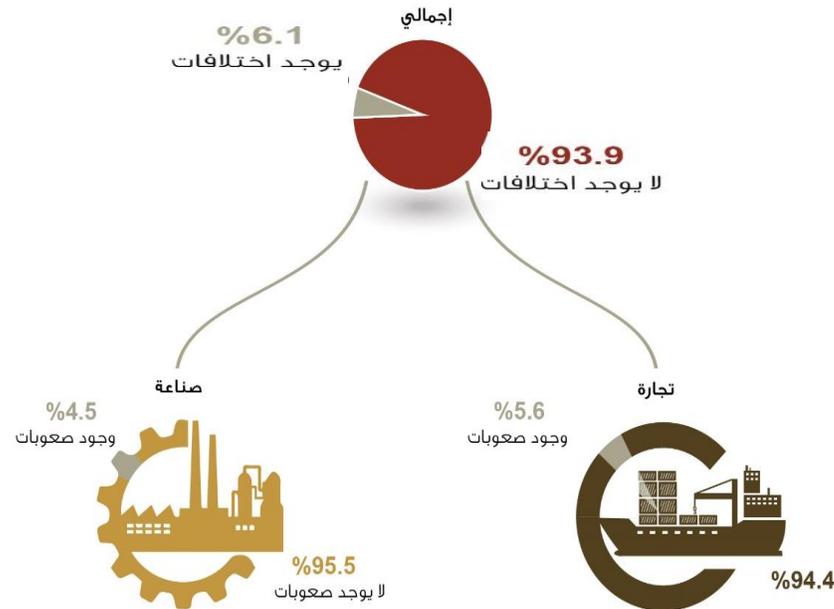
هل يوجد أي إختلاف في المعاملة الضريبية او الرسوم المفروضة عند ممارسة نشاطك التجاري كمستثمر خليجي مقارنة بالمستثمر المحلي في دول مجلس التعاون؟

### المؤسسات الحكومية



عمان:  
تعتقد بوجود إختلاف

### القطاع الاهلي



عمان والكويت :

- المستثمر الخليجي يدفع زكاة،
- والمستثمر الاجنبي يدفع ضريبة.
- السعر عالي.

تطبيق جزئي لقرارات المجلس الاعلى علي ارض الواقع، من خلال بعض الاختلافات التي من الممكن تلاشيها بالعمل بشكل أكثر على المساواة الاقتصادية الخليجية

# التوصيات وآليات التنفيذ



**مما سبق ومما أظهره التحليل لنتائج استطلاع الرأي للمؤسسات الحكومية وللمؤسسات الأهلية، توصي الدراسة بالتالي:**

## مسار التنقل والإقامة

### التوصيات:

- حث الدول الاعضاء على مراجعة التشريعات والقرارات التنفيذية على المستوى الوطني للتطبيق الكامل لقرارات المجلس الأعلى حول تأشيرات الدخول للعاملين من غير المواطنين في المؤسسات والشركات الخليجية.

### آلية التنفيذ:

- المراجعة الدورية للقرارات التنفيذية الصادرة من قبل الدول الاعضاء واقتراح تعديلها وتطويرها.
- قيام الامانة العامة بتعميم ما يصدر في كل دولة عضو لتسهيل اجراءات الدخول والاقامة على بقية الدول الاعضاء لحثها على اجراءات مماثلة.

## مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

### التوصيات:

- قيام اللجان الوزارية المعنية بإعداد خطة عمل لتنفيذ القرارات، تتضمن التالي:
  - إعداد لائحة خاصة بمساواة مواطني دول المجلس في العمل في كل المؤسسات العامة والخاصة، واعتمادها من قبل المجلس الأعلى الموقر.
  - تحديد الوظائف التنفيذية والتخصصية الحصرية لمواطني دول المجلس.
  - الاتفاق على آلية الاعلان عن الوظائف في الجهات المعنية ومن خلال بوابة خليجية تعمل تحت مظلة مجلس التعاون، لكي يتم شغرها من قبل مواطني دول المجلس كأولوية، وفي حال تعذر اشغالها في فترة محددة متفق عليها، يتم اللجوء إلى التوظيف من خارج دول المجلس. ويمكن تصميم تطبيق إلكتروني يحمل على أجهزة الهاتف النقال يتم من خلاله الاعلان عن الوظائف والتقدم لها.
  - تحديد احتياجات سوق العمل المستقبلية في جميع دول المجلس، والبدء بتعليم وتدريب الموارد البشرية في دول المجلس، وبخاصة الشباب في المجالات الفنية والمهنية والتقنية (بالتنسيق مع وزارات التعليم بدول المجلس)، لتكون جاهزة لسد احتياجات السوق مستقبلا.

### آلية التنفيذ:

- تقوم اللجان الوزارية المعنية باعتماد الآليات التنفيذية المناسبة لتنفيذ الخطة المشار إليها في التوصية.

## مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد

### التوصيات:

- تكلف أجهزة ومؤسسات وصناديق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية للقيام بما يلي:
  - تنفيذ برامج توعوية مكثفة ومستمرة لمواطني دول المجلس العاملين في الدولة الاخرى تتضمن التعريف بواجباتهم وحقوقهم في التأمينات الاجتماعية، كما تتضمن ايضاً توعية أصحاب العمل في المؤسسات التي تندرج ضمن نظام التأمين الاجتماعي. ويمكن ادراج نشرات ومعلومات ضمن عقود العمل بحيث يتعرف ويلتزم بها كل من العامل وصاحب العمل.
  - إعداد دراسة جدوى بمدى إمكانية سد الفروقات والاختلافات في نسب الاشتراكات لكل من العاملين وأصحاب العمل، بحيث لا يتأثر المواطن الخليجي العامل في دولة من دول المجلس عند عمله في إحدى دول المجلس غير دولته الأم.

### آلية التنفيذ:

- تقوم اللجان المعنية بأعداد الآليات التنفيذية المناسبة لتنفيذ التوصيات.

# التوصيات وآليات التنفيذ



## مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

### التوصيات:

- دعم قيام المؤسسات المالية المشتركة مثل المصارف، شركات الوساطة المالية، الصناديق المالية، ... الخ

- الحث على تطبيق قرار المجلس الاعلى بالسماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية وفقاً للضوابط المعدة بهذا الشأن.

### آلية التنفيذ:

- ابراز الايجابيات التي سوف تتحقق من قيام هذه المؤسسات المشتركة.
- الحد من القيود المفروضة على عمليات الاندماج
- مراجعة التشريعات والقوانين الوطنية لدعم توجه الاندماج.
- المراجعة الدورية للدول التي لم تطبق القرار أو التي أوقفت العمل به لحثها على تفعيل القرار.
- توفير خدمات المعلومات الائتمانية والربط بين الدول الاعضاء لتبادل المعلومات عن المتعثرين في سداد القروض واثاتها للبنوك وصناديق التنمية الصناعية.

# التوصيات وآليات التنفيذ

## مسار ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية -تابع

### آلية التنفيذ:

- توحيد المتطلبات اللازمة للحصول على التراخيص في جميع الدول الاعضاء.
- أتمت المتطلبات اللازمة للحصول على التراخيص.
- فتح مكاتب للحصول على التراخيص المطلوبة في مكان واحد.
- استخدام الوسائل الحديثة في الكشف على البضائع.
- العمل على تنفيذ جميع اجراءات الفحص ومن ثم الفسخ في مكان واحد.
- اعتماد نظام المشغلين المعتمدين.
- معالجة المستندات قبل وصول البضاعة.
- دمج المراكز البنينة المتقابلة لتجنب الازدواجية في الاجراءات الامنية وتطبيق انظمة الحجر الزراعي والبيطري.
- إلغاء شرط الوكيل المحلي على المستثمر الخليجي التي تفرضه بعض دول المجلس.

### التوصيات:

- تحفيز بيئة الاستثمار وذلك بخلق آليات لتسهيل وتسريع إجراءات حصول المستثمر الخليجي على التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- تطوير عمل المنافذ الجمركية.

# التوصيات وآليات التنفيذ

## مسار تداول وشراء الاسهم وتأسيس الشركات

### التوصيات:

- زيادة التنسيق بين الاسواق المالية (البورصات) في دول المجلس.

### آلية التنفيذ:

- تقريب فترات التداول في المرحلة الاولى، ومن ثم العمل على توحيدها.
- توحيد الشروط والمتطلبات اللازمة لفتح المحافظ الاستثمارية وتداول الاسهم والسندات.
- توحيد رقم المستثمر في جميع الاسواق المالية ( البورصات).
- توحيد معاملات ما بعد التداول.



## مسار التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

### التوصيات:

#### الاستفادة من الخدمات الصحية

- البدء بتصميم وإنشاء برنامج إلكتروني يتضمن المعلومات الخاصة باستفادة مواطني دول المجلس من تنفيذ "لائحة المساواة في الخدمات الصحية لمواطني دول مجلس التعاون" والتي صادق عليها المجلس الأعلى الموقر في القمة 36 بالرياض.
- سرعة تضمين البيانات الصحية (الملف الصحي) في البطاقة الذكية لمواطني دول المجلس والمقيمين فيها، بحيث يمكن الاطلاع عليها عن الحاجة والضرورة من قبل المستشفيات والمراكز الصحية في دول المجلس.
- إعداد برامج توعية للمواطن الخليجي بحقوقه في الاستفادة من الخدمات الصحية في أي دولة أخرى من دول المجلس.
- إعداد توعية المسؤولين والعاملين في المستشفيات والمراكز الصحية العامة بدول المجلس بالحقوق والخدمات الصحية للمواطن الخليجي المقيم في هذه الدولة.

### آلية التنفيذ:

- تقوم لجنة وزراء الصحة بدول المجلس باعتماد الآليات التنفيذية المناسبة لتنفيذ التوصيات المشار إليها.



- نشر المعرفة حول تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية من خلال :
  - استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
  - عقد ورش عمل وطنية بين فئة الشباب والطلاب ورواد الأعمال ورجال وذلك في المدارس والجامعات والمكتبات الوطنية والغرف التجارية.
  - التنسيق مع مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لتسليط الضوء على منجزات العمل الخليجي المشترك بالوسائل الاعلامية المناسبة.
- تنظيم مؤتمر خليجي كل سنتين تنظمه الامانة العامة بالتناوب مع الدول الاعضاء ويسلط الضوء من خلاله على مسيرة العمل الخليجي بجميع جوانبها المختلفة ويتضمن العديد من الفعاليات والنشاطات.
- تقوم الوزارات والمؤسسات المعنية بتطبيق وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية وبالأخص ما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، بتنفيذ حملات تثقيفية وتوعوية للمواطنين في دول المجلس بما يتعلق بالمواطنة الخليجية وبخاصة في الجوانب الاقتصادية ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة، وذلك بالاستعانة بكافة وسائل التواصل وبخاصة الاجتماعية.
- تقوم الامانة العامة بالتعاون مع الجهات المعنية بالدول الاعضاء، بتنظيم مؤتمر خليجي كل سنتين، يناقش مسيرة وانجازات العمل الخليجي المشترك على المستوى الاقتصادي، وواقع السوق الخليجية المشترك، والانتقال إلى مرحلة اتحاد دول مجلس التعاون الاقتصادي.
- تقوم الدول الأعضاء بتعزيز ودعم الاجهزة الإحصائية الوطنية في دول المجلس، لتوفير الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، والبيانات الاقتصادية المرتبطة بالمرحلة المستقبلية للاتحاد الخليجي الاقتصادي.

# خطة وبرنامج عمل 2018م

- بحث نتائج دراسة المرحلة الثانية مع المختصين بالأمانة العامة، وإعداد التقرير النهائي.
- تنفيذ مسح استطلاع الراي لكافة المؤسسات الحكومية المعنية بالسوق الخليجية المشتركة 2018م.
- تنفيذ مسح استطلاع الراي لعينة ممثلة من المنشآت الخليجية العاملة في الدول الاعضاء الاخرى تمثل كافة القطاعات التي تمثل السوق الخليجية المشتركة 2018م.
- استكمال العمل في لوحة الانجاز والمتابعة من خلال عرض تنفيذ قرارات المجلس الاعلى للمرحلة الثانية.
- نشر المؤشرات الإحصائية لمخرجات دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى (المعززة للعمل الخليجي) على أرض الواقع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

# خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة



# خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة

3

2018م

## تكليف....

المركز الإحصائي من من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك في اجتماعها الثامن عشر والذي عقد بدولة الكويت بتاريخ 6 نوفمبر 2018م:

1

يقوم المركز الإحصائي باستكمال إعداد تقرير المؤشرات الإحصائية لتنفيذ قرارات العمل المشترك على أرض الواقع، وعرض ذلك على الاجتماع القادم للجنة الوزارية، وحث المنشآت والهيئات والمؤسسات في الدول الأعضاء بالتعاون مع المركز الإحصائي وتزويده بالإحصائيات والبيانات اللازمة لاستكمال تقريره.

2

تكليف المركز الإحصائي بعرض مخرجات لوحة الأداء المشار إليه في قرار المجلس الأعلى، على اللجنة في الدورات القادمة.

3

إحالة ما ورد في تقرير المركز الإحصائي بشأن القرارات المتعلقة بالقطاع الأهلي إلى اللجنة الوزارية المختصة للنظر في التقرير وإزالة العوائق التي تحول دون رفع نسبة التنفيذ في هذا المجال، ورفع بذلك إلى اللجنة الوزارية في اجتماع قادم.

4

الرفع للمجلس الوزاري بشأن تكليف الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول المجلس بالتعاون مع المركز الإحصائي الخليجي لتنفيذ المسح الإحصائي الشامل للمؤسسات الحكومية الوطنية، وتنفيذ المسح الإحصائي بالعينة للمؤسسات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الأخرى، وتوفير أحدث البيانات الكمية الخاصة بالسوق الخليجية.

5

التأكيد على أن تقوم الأمانة العامة برفع تقرير دوري لاجتماعات اللجنة الوزارية عن المؤشرات الإحصائية لتنفيذ قرارات العمل المشترك على أرض الواقع.

# خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة

## المجتمع المستهدف

### الفئة الأولى

### المؤسسات الخليجية

### المؤسسات الحكومية الوطنية

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل	المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون
ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية	بدول مجلس التعاون
هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون	مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات
مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات لاضارة في التجارة الدولية
هيئة التقييس لدول مجلس التعاون	هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون
الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي	جامعة الخليج العربية
جهاز الشرطة الخليجية	جهاز أذاعة وتلفزيون الخليج
مكتب براءات الاختراع	مركز تدريب الملكية الفكرية

وزارة الداخلية	وزارة السياحة
وزارة الصحة	وزارة الكهرباء والمياه
وزارة التربية والتعليم	وزارة المالية
وزارة التعليم العالي	وزارة الصناعات الحرفية والمهن
وزارة الصناعة والتجارة	وزارة التراث والثقافة
وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة الزراعة والثروة السمكية
وزارة النقل والمواصلات	وزارة القوى العاملة
وزارة الاسكان	وزارة الخدمة المدنية
وزارة البلديات	مؤسسات التأمينات الاجتماعية
البنوك المركزية	مؤسسات التقاعد المدني
إدارة الجمارك العامة	هيئة الأوراق المالية
الجامعات الحكومية	أخرى .....

**21 +** مؤسسة

### الفئة الثانية

### المؤسسات المستفيدة

الزراعة الحراجة وصيد الأسماك	التعدين واستغلال المحاجر
الصناعات التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات زمعالجتها	التشييد
تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	النقل والتخزين
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	المعلومات والاتصالات
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الأنشطة العقارية
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإلزامي	التعليم
أنشطة صحة الانسان والخدمات الاجتماعية	الفنون والترفيه والتسلية
أنشطة الخدمات الأخرى	

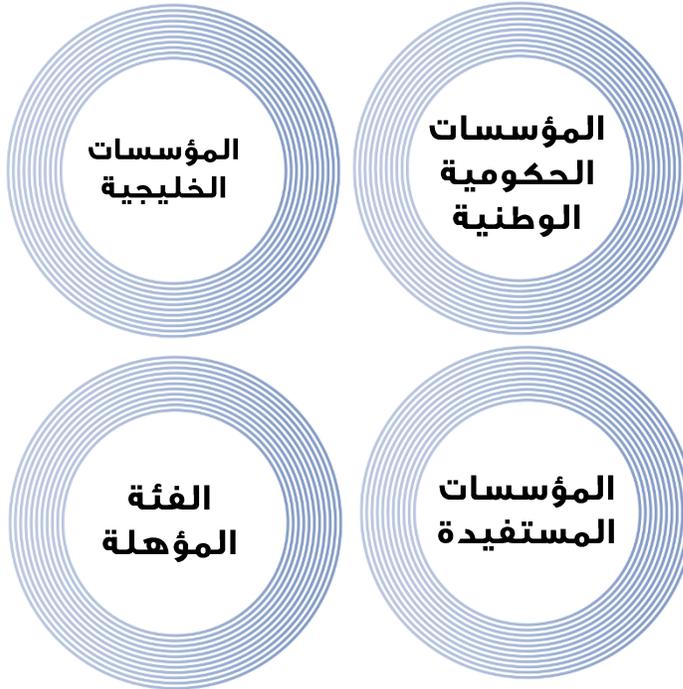
**17** قطاع

**20** مؤسسة

# خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة

## الإطار والعينة

### تصميم العينة



### إطار المسح

حصر الأطر المتوفرة لدى المراكز الإحصائية الوطنية التي تضم كافة المؤسسات الاقتصادية الخليجية العاملة في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في دول مجلس التعاون في القطاع الأهلي، بالإضافة إلى حصر للمؤسسات الحكومية الوطنية المعنية بقرارات العمل الخليجي المشترك للمجالات العشر للسوق الخليجية المشتركة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة. وكذلك العمل على حصر للمؤسسات الخليجية ومدى ارتباطها بمجالات السوق الخليجية المشتركة لقياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى على أرض الواقع.

# خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة

## أدوات المسح

### الفئة الثالثة

استبيانات المسح الإحصائي  
بالعينة للمؤسسات الخليجية  
الاقتصادية العاملة في دول  
مجلس التعاون الأخرى حسب  
الأنشطة الاقتصادية.

### الفئة الثانية

استبيانات المسح الإحصائي  
الشامل للمؤسسات الخليجية  
العاملة تحت مظلة مجلس  
التعاون ذات العلاقة المباشرة  
وغير المباشرة بقرارات العمل  
الخليجي المشترك والمتعلقة  
بالسوق الخليجية المشتركة.

### الفئة الأولى

استبيانات المسح الإحصائي  
الشامل للمؤسسات الحكومية  
الوطنية ذات العلاقة المباشرة  
وغير المباشرة بقرارات العمل  
الخليجي المشترك والمتعلقة  
بالسوق الخليجية المشتركة.

# خطة العمل للمرحلة الثالثة من الدراسة

## أسلوب جمع البيانات

### المؤسسات الخليجية الاقتصادية العاملة في القطاع الأهلي لدول مجلس التعاون الأخرى

سيتم التنسيق لجمع بياناتها إلكترونياً من خلال الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون إن أمكن ذلك، بالإضافة إلى استكمال جمع البيانات بالطريقة التقليدية وتزويدهم بنسخة ورقية من خلال زيارة المؤسسة من قبل جامعي البيانات في أية دولة من دول المجلس وإجراء المقابلة الشخصية مع المدلي المؤهل بالبيانات والمعلومات المطلوبة وإعطاءه المدة الكافية لتعبئة الاستبانة وإعادة إرسالها إلى الجهاز الإحصائي الوطني.



### المؤسسات الحكومية الوطنية و المؤسسات الخليجية

تم تصميم المسح ليتم جمع البيانات الخاصة بالمؤسسات الحكومية الوطنية من خلال رابط إلكتروني يتم إرساله إلى هذه المؤسسات من خلال الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون، فيما يتم جمع البيانات الخاصة بالمؤسسات الخليجية العاملة تحت مظلة مجلس التعاون من خلال رابط إلكتروني يتم إرساله إلى هذه المؤسسات من قبل المركز الإحصائي الخليجي.

# لوحة الانجاز والمتابعة

## ← اللقاء التشاوري السابع عشر للمجلس الأعلى المنعقد بتاريخ 21 مايو 2017م

تم تكليف المركز الإحصائي الخليجي بتطوير لوحة أداء تفصيلية  
لمستوى التنفيذ للسوق الخليجية المشتركة.

<http://gccstatresolutiontracker.knoema.com/>

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق وأرقام

## 2. تغطية البيانات الكمية:

تغطي البيانات الكمية المطلوبة مختلف المجالات التي تشملها قرارات العمل الخليجي المشترك.

مسار التنقل والإقامة



مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية



مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد



مسار ممارسة المهن والحرف



مسار مزاولت جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية



مسار تملك العقار



مسار تنقل رؤوس الاموال



مسار المعاملة الضريبية



مسار تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات



مسار الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية



## مسارات السوق الخليجية المشتركة

## الاجتماع الخامس والعشرين للجنة السوق الخليجية المشتركة المنعقد بتاريخ 13-14 مارس 2019م

### البند السابع: مذكرة المركز الإحصائي الخليجي حول تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق وأرقام السوق الخليجية المشتركة.

أوصت اللجنة ب:-

1. التعاون بين وزارات المالية في الدول الأعضاء عن طريق ضبط الاتصال التابعين للجنة السوق الخليجية المشتركة، والمراكز الإحصائية الوطنية لتوفير البيانات الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة وفق طلبات المركز الإحصائي الخليجي، في الوقت والكيفية المطلوبة.
2. أهمية التنسيق بين المركز الإحصائي الخليجي مع ضبط الاتصال للسوق الخليجية المشتركة بوزارات المالية عند مخاطبة الأجهزة الإحصائية الوطنية، حول توفير بيانات السوق الخليجية المشتركة.
3. الطلب من المركز الإحصائي الخليجي طباعة وتعميم كتيب (السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام)، على الدول الأعضاء بعد إعداده.
4. حث الدول الأعضاء التي لم توافي الأمانة العامة (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية) بالبيانات الإحصائية المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، بتوفيرها قبل نهاية مارس 2019م، وذلك ليتسنى للمركز الإحصائي من عرضها على اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك في اجتماعها القادم والمقرر عقده يوم 3 ابريل 2019م بسلطنة عُمان.

**البيانات الإحصائية الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة تتكون من**

**ثلاث مجموعات :-**

**١- بيانات نشرة السوق الخليجية المشتركة**

**٢- البيانات الكمية (المجموعة ( أ ) مخرجات ورشة العمل الاولى).**

**٣- البيانات الكمية (المجموعة ( ب ) مخرجات ورشة العمل الثانية).**

**قام المركز بإعداد وثيقة المؤشرات الإحصائية للسوق الخليجية**

**المشتركة (بيانات نشرة السوق الخليجية المشتركة ، البيانات**

**الكمية (أ) ،البيانات الكمية (ب)) والبيانات الوصفية الخاصة بها.**

## تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

قام المركز الإحصائي الخليجي بمخاطبة الأجهزة الإحصائية الوطنية، وكما قامت الأمانة العامة بمخاطبة وزارات المالية لتزويد المركز بالبيانات المتعلقة بكتيب السوق الخليجية المشتركة (حقائق وأرقام).

لم يتمكن المركز من إعداد الكتيب وذلك بسبب عدم تزويده بالبيانات المكتملة لعام 2017م من قبل دول المجلس. والجدول التالي يوضح موقف استلام البيانات من دول المجلس

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

## موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة – ( 21 جدول ) – لعام ٢٠١٧م

الدولة	عدد الجداول التي وردت	عدد الجداول التي لم ترد او وردت و عليها ملاحظات	نسبة توفير البيانات
الإمارات	13	8	62%
البحرين	14	7	67%
السعودية	15	6	71%
عمان	19	2	90%
قطر	4	17	19%
الكويت	12	9	57%

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من دولة الامارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

الامارات العربية المتحدة		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثانياً : الجداول التي تم استيفائها وتوجد بها بعض الإشكالات</b>			
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدولة.	2
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدولة.	3
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي (الحكومية) بالدولة .	9
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والخدمات الصحية بالدولة .	10
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد مواطني من دول المجلس الأخرى الممتلكين للعقار بالدولة ( خلال العام )	11
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد مواطني من دول المجلس الأخرى الممتلكين للعقار بالدولة ( تراكمي )	12
ورد ولكن يوجد به استفسار	ورد ولكن يوجد به استفسار	عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدولة .	13

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من دولة الامارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

الامارات العربية المتحدة		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثالثاً : الجداول التي لم يتم استيعابها</b>			
لم يرد	✓	عدد القروض (الحكومية) الممنوحة لمواطني دول المجلس الاخرى لإقامة مشاريع في الدولة.	15

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من مملكة البحرين لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

مملكة البحرين		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثانياً : الجداول التي تم استيفائها وتوجد بها بعض الإشكالات</b>			
<b>ورد ولكن يحتاج الى مزيد من التفاصيل</b>		عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الاخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة الابتدائية ).	6
		عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الاخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة المتوسطة ).	7
		عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الاخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة الثانوية ).	8
<b>ورد ولكن يوجد به استفسار</b>	✓	رؤوس اموال الشركات المساهمة المتداولة في سوق الوراق المالية	18
<b>ورد ولكن يوجد به استفسار</b>	✓	رؤوس اموال الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس	19

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من مملكة البحرين لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

مملكة البحرين		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثالثاً : الجداول التي لم يتم استيفائها</b>			
لم يرد	لم يرد	عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس الاخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والخدمات الصحية بالدولة .	10
لم يرد	لم يرد	عدد القروض (الحكومية) الممنوحة لمواطني دول المجلس الاخرى لإقامة مشاريع في الدولة.	15

## تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من المملكة العربية السعودية لعام 2016م و 2017م

المملكة العربية السعودية		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثانياً : الجداول التي تم استيفائها وتوجد بها بعض الإشكالات</b>			
ورد ولكن يوجد به استفسار ويحتاج الى المزيد من التفاصيل		عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الاخرى الذين تم دخولهم للمملكة العربية السعودية (الذين ينتقلون فيما بين دول المجلس) خلال العام 2014م و 2016م	1
ورد ولكن يوجد به استفسار	✓	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدولة.	3
ورد ولكن يوجد به استفسار	✓	عدد مواطني من دول المجلس الاخرى الممتلكين للعقار بالدولة ( خلال العام )	11
ورد ولكن يوجد به استفسار	✓	عدد مواطني من دول المجلس الاخرى الممتلكين للعقار بالدولة ( تراكمي )	12

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

المملكة العربية السعودية		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثالثاً : الجداول التي لم يتم استيفائها</b>			
لم يرد	✓	عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الاخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدولة .	13
لم يرد	لم يرد	عدد القروض (الحكومية) الممنوحة لمواطني دول المجلس الاخرى لإقامة مشاريع في الدولة.	15

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من سلطنة عمان لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

سلطنة عمان		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثانياً : الجداول التي تم استيفائها وتوجد بها بعض الإشكالات</b>			
ورد ولكن يوجد به نقص	ورد ولكن يوجد به نقص	عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس الاخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والخدمات الصحية بالدولة .	10

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من سلطنة عمان لعام 2016 و 2017م

سلطنة عمان		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثالثاً : الجداول التي لم يتم استيفائها</b>			
لم يرد	✓	إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في نظام التأمين الاجتماعي بالدولة.	5

## تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

### موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من دولة قطر لعام 2016م و 2017م

دولة قطر		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثالثاً : الجداول التي لم يتم استيعابها</b>			
لم يرد	لم يرد	عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم دولة قطر (الذين يتنقلون فيما بين دول المجلس).	1
لم يرد	لم يرد	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدولة.	2
لم يرد	لم يرد	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدولة.	3
لم يرد	✓	عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة الابتدائية ).	6
لم يرد	✓	عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة المتوسطة ).	7
لم يرد	✓	عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة الثانوية ).	8
لم يرد	✓	عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي (الحكومية) بالدولة .	9
لم يرد	لم يرد	عدد مواطني من دول المجلس الأخرى الممتلكين للعقار بالدولة ( خلال العام )	11
لم يرد	لم يرد	عدد مواطني من دول المجلس الأخرى الممتلكين للعقار بالدولة ( تراكمي )	12
لم يرد	لم يرد	عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدولة .	13
لم يرد	لم يرد	عدد القروض (الحكومية) الممنوحة لمواطني دول المجلس الأخرى لإقامة مشاريع في الدولة.	15
لم يرد	لم يرد	عدد الشركات المساهمة المتداولة في سوق الأوراق المالية	16
لم يرد	لم يرد	عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	17
لم يرد	لم يرد	رؤوس أموال الشركات المساهمة المتداولة في سوق الأوراق المالية	18
لم يرد	لم يرد	رؤوس أموال الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	19
لم يرد	لم يرد	إجمالي المساهمين من مواطني دول المجلس الأخرى في الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس بالدولة.	20
لم يرد	لم يرد	تفصيل جنسيات المساهمين من مواطني دول المجلس الأخرى في الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس بالدولة.	21

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من دولة الكويت لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م

دولة الكويت		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثانياً : الجداول التي تم استيفائها وتوجد بها بعض الإشكالات</b>			
<b>ورد ولكن يوجد به استفسار</b>		عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدولة.	2
		عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدولة.	3

# تحديث البيانات الإحصائية الواردة في كتيب حقائق و أرقام

## موقف استلام جداول السوق الخليجية المشتركة من دولة الكويت لعام ٢٠١٦ و ٢٠١٧م

دولة الكويت		عنوان الجدول ( ملاحظة : البيانات المطلوبة تكون مفصل حسب جنسيات دول المجلس )	الجدول
2017	2016		
<b>ثالثاً : الجداول التي لم يتم استيفائها</b>			
✓	لم يرد	عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة الابتدائية ).	6
✓	لم يرد	عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة المتوسطة ).	7
✓	لم يرد	عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالدولة ( المرحلة الثانوية ).	8
لم يرد	لم يرد	عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي ( الحكومية ) بالدولة .	9
لم يرد	لم يرد	عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والخدمات الصحية بالدولة .	10
لم يرد	لم يرد	عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدولة .	13
لم يرد	✓	عدد القروض ( الحكومية ) الممنوحة لمواطني دول المجلس الأخرى لإقامة مشاريع في الدولة.	15

## التوصيات

١. قيام دول المجلس بتوفير بيانات عام 2017م المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية شهر يونيو 2019م.
٢. يقوم المركز الإحصائي الخليجي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون بمخاطبة الدول لتوفير بيانات عام 2018م قبل نهاية شهر يوليو 2019م.
٣. تقوم الدول بتزويد المركز الإحصائي الخليجي ببيانات عام 2018م في موعد أقصاه نهاية سبتمبر 2019م.

# مواضيع ورشة عمل السوق الخليجية المشتركة

## مواضيع الورشة

١. مقدمة تشتمل على :-
  - ❖ قرارات التكليف من اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة القرارات لإعداد مؤشرات لقياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على ارض الواقع
  - ❖ قرار التكليف من المجلس الأعلى لإعداد لوحة انجاز لقياس مدى تنفيذ قرارات العمل المشترك على ارض الواقع
٢. استعراض نتائج المرحلة الثانية من الدراسة
٣. أهداف الورشة
  - ❖ مناقشة استبيانات المسح ( القرارات و الأسئلة الواردة في الاستبيان حسب مسارات السوق الخليجية المشتركة
  - ❖ الاتفاق على الاستبيانات ( استمارات المسح.
٤. الورقة التعريفية للورشة على الرابط :

[مقدمة من المركز حول ورشة العمل.](#)